

Ministry of Agriculture, Rural Development and Fisheries

CABINET

COMMUNICATION AND INFORMATION CELL



الديوان

خلية الإعلام و الاتصال

Press review

مجلة الصحافة



<https://madr.gov.dz>

النشاطات الوزارية

الاثنين 28 سبتمبر 2026 15:55

الموسم الفلاحي 2026-2027

خالدي يبرز أهمية تعزيز مرافقة الفلاحين وتوسيع المساحات المزروعة بالحبوب



الجزائر- شدد وزير الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، سيد علي خالدي، اليوم الاثنين بالجزائر، على أهمية التجند التام لإنجاح الموسم الفلاحي 2026-2027 مع تأمين وتعزيز مرافقة الفلاحين وتقديم كل التسهيلات لهم وفي كلمة ألقاها خلال لقاء جمعه بمدراء المصالح الفلاحية الولائيين تحضيراً للموسم الفلاحي الجديد، أكد الوزير على ضرورة العمل على دعم الفلاحين من خلال الإرشاد والمرافقة التقنية لإنجاح الموسم الفلاحي الجديد بما فيه حملة الحرث والبذر.

وأوضح أن الأهداف المسطرة تتمثل أساساً في توسيع المساحات المزروعة من الحبوب، إدخال أصناف جديدة من القمح، إعداد الخارطة الفلاحية لمختلف مناطق الوطن، وذلك تماشياً مع تعليمات رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، التي تركز على بناء سياسة فلاحية وطنية وفق خريطة علمية دقيقة.

فخصوص حملة الحرث والبذر 2026-2027، لفت الوزير إلى أهمية العمل على ترقية وحماية الفلاح باعتباره الشريك المحوري ومحرك سلسلة الإنتاج وذلك بتوفير كل المستلزمات من بذور وأسمدة ومكننة وعتاد وتمويل وأيضاً بتوسيع المساحات المزروعة، بغية الوصول إلى إنتاج أكثر.

كما حث على ضرورة التركيز على النوعية ورفع المردودية في الهكتار وذلك بالتحكم في المسار التقني وجودة البذور والأسمدة فضلاً عن العمل بالمعطيات والمعلومات الدقيقة الخاضعة للمسؤولية والمساءلة في إطار النظام الوطني للمعطيات الفلاحية. في ذات الصدد، دعا الوزير إلى الشروع المبكر في تحضير التربة للاستفادة من الأمطار الأولى وإلى البذر في الفترة المثلى واحترام المسار التقني والاستعداد للسقي التكميلي.

--جرد للأراضي غير المستغلة وإدراجها في نظام المعطيات الفلاحية--

كما تطرق السيد خالدي إلى العقار الفلاحي، حيث لفت لوجود "مساحات زراعية شاسعة تبقى كل سنة أراض بور، وهو حجم غير مقبول"، معلناً في هذا السياق، أنه سيتم الشروع في جرد شامل للأراضي غير المستغلة وإدراجها في النظام الوطني للمعطيات الفلاحية وفق مقاربة متدرجة وعادلة مع مرافقة وتشجيع المستثمرين لا سيما في الجنوب.

من جانب آخر، أكد الوزير أن رئيس الجمهورية جعل مسألة الأمن الغذائي من الأولويات الوطنية الكبرى وركيزة أساسية من ركائز السيادة الوطنية، لافتاً إلى أن التعليمات المسداة خلال الاجتماع الأخير لمجلس الوزراء تشكل بالنسبة للقطاع "خارطة طريق واضحة المعالم لتحقيق هذه الرؤية الإستراتيجية". وأبرز في الشأن ذاته أن الجزائر تتمتع بكل المقومات التي تمكنها من رفع تحدي الأمن الغذائي على غرار الأراضي الخصبة الواسعة، الخبرة الفلاحية والتأطير الإداري والتقني، ضمن إطار شبكة واسعة من المعاهد وهيئات البحث.

وفيما يتعلق بالتمويل، تقرر مواصلة العمل بنظام القرض المورد لفائدة الفلاحين المتضررين من الظروف المناخية، حسب الوزير، الذي أضاف أنه سيتم عقد اجتماعات أسبوعية لمتابعة ملفات القروض ورفع عراقيها مع تكثيف التحسيس بالتأمين الفلاحي.



APS Arabe / 28/09/2026 14:54:19

الموسم الفلاحي 2026-2027 : السيد خالدي يبرز أهمية تعزيز مرافقة الفلاحين وتوسيع المساحات المزروعة بالحبوب

الجزائر، 28 سبتمبر 2026 (و.أ.ج) - شدد وزير الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، سيد علي خالدي، اليوم الاثنين بالجزائر، على أهمية التجند التام لإنجاح الموسم الفلاحي 2026-2027 مع تأمين وتعزيز مرافقة الفلاحين وتقديم كل التسهيلات لهم.

وفي كلمة ألقاها خلال لقاء جمعه بمدراء المصالح الفلاحية الولائيين تحضيراً للموسم الفلاحي الجديد، أكد الوزير على ضرورة العمل على دعم الفلاحين من خلال الإرشاد والمرافقة التقنية لإنجاح الموسم الفلاحي الجديد بما فيه حملة الحرث والبذر.

وأوضح أن الأهداف المسطرة تتمثل أساساً في توسيع المساحات المزروعة من الحبوب، إدخال أصناف جديدة من القمح، إعداد الخارطة الفلاحية لمختلف مناطق الوطن، وذلك تماشياً مع تعليمات رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، التي تركز على بناء سياسة فلاحية وطنية وفق خريطة علمية دقيقة.

فبخصوص حملة الحرث والبذر 2026-2027، لفت الوزير إلى أهمية العمل على ترقية وحماية الفلاح باعتباره الشريك المحوري ومحرك سلسلة الإنتاج وذلك بتوفير كل المستلزمات من بذور وأسمدة ومكننة وعتاد وتمويل وأيضاً بتوسيع المساحات المزروعة، بغية الوصول إلى إنتاج أكثر.

كما حث على ضرورة التركيز على النوعية ورفع المردودية في الهكتار وذلك بالتحكم في المسار التقني وجودة البذور والأسمدة فضلاً عن العمل بالمعطيات والمعلومات الدقيقة الخاضعة للمسؤولية والمساءلة في إطار النظام الوطني للمعطيات الفلاحية.

في ذات الصدد، دعا الوزير إلى الشروع المبكر في تحضير التربة للاستفادة من الأمطار الأولى وإلى البذر في الفترة المثلى واحترام المسار التقني والاستعداد للسقي التكميلي. -- جرد للأراضي غير المستغلة وإدراجها في نظام المعطيات الفلاحية -- كما تطرق السيد خالدي إلى العقار الفلاحي، حيث لفت لوجود "مساحات زراعية شاسعة تبقى كل سنة أراض بور، وهو حجم غير مقبول"، معلناً في هذا السياق، أنه سيتم الشروع في جرد شامل للأراضي غير المستغلة وإدراجها في النظام الوطني للمعطيات الفلاحية وفق مقارنة متدرجة وعادلة مع مرافقة وتشجيع المستثمرين لا سيما في الجنوب.

من جانب آخر، أكد الوزير أن رئيس الجمهورية جعل مسألة الأمن الغذائي من الأولويات الوطنية الكبرى وركيزة أساسية من ركائز السيادة الوطنية، لافتاً إلى أن التعليمات المسداة خلال الاجتماع الأخير لمجلس الوزراء تشكل بالنسبة للقطاع "خارطة طريق واضحة المعالم لتحقيق هذه الرؤية الإستراتيجية".

وأبرز في الشأن ذاته أن الجزائر تتمتع بكل المقومات التي تمكنها من رفع تحدي الأمن الغذائي على غرار الأراضي الخصبة الواسعة، الخبرة الفلاحية والتأطير الإداري والتقني، ضمن إطار شبكة واسعة من المعاهد و هيئات البحث.

وفيما يتعلق بالتمويل، تقرر مواصلة العمل بنظام القرض المورد لفائدة الفلاحين المتضررين من الظروف المناخية، حسب الوزير، الذي أضاف أنه سيتم عقد اجتماعات أسبوعية لمتابعة ملفات القروض ورفع عراقيها مع تكثيف التحسيس بالتأمين الفلاحي.

(و.أ.ج) 59253/008/400/53376 تتت



الاثنين 28 سبتمبر 2026 12:02

قانون التوجيه الفلاحي المنتظر تعديله سيشكل "نقطة تحول فارقة" لمواكبة التحولات الحاصلة في القطاع

الجزائر- أبرز وزير الفلاحة و التنمية الريفية والصيد البحري, سيد علي خالدي, اليوم الاثنين بالجزائر العاصمة, الأهمية التي يكتسبها تعديل قانون التوجيه الفلاحي الذي أمر رئيس الجمهورية, السيد عبد المجيد تبون مؤخرا بإعداده, من حيث أنه سيشكل "نقطة تحول فارقة" للقطاع, بما يسمح بمواكبة التطورات الحاصلة في المجال الفلاحي بكافة شعبه.

وقال الوزير خلال كلمة له في افتتاح لقاء جمعه بمدراء المصالح الفلاحية الولائيين تحضيراً للموسم الفلاحي 2026-2027, إن تعديل قانون التوجيه الفلاحي الذي سيتم "بإشراك كل الفاعلين في القطاع لمواكبة التطورات الحاصلة على المجال الفلاحي, سيشكل لا محالة نقطة تحول فارقة في قطاع الفلاحة, وفي قلب هذا الرهان تتموقع شعبة الحبوب فهي قوام غذاء الجزائريين وقوت المواطنين, وفي الوقت ذاته تنقل فاتورة الاستيراد."

و عليه --يضيف الوزير-- "فإن معادلتنا التي تبدو بسيطة في صياغتها هي عظيمة في دلالتها: كل قنطار ننتجه هو قنطار أقل نستورده وعملة صعبة ندخرها ودخل كريم لفلاحينا ومناصب شغل إضافية لأبنائنا."

وأوضح أن الأمر يتعلق ب "رهان سيادي" لا بد من كسبه بتعبئة كل الوسائل والإمكانات المتاحة لمرافقة الفلاحين والمنتجين وتشجيعهم على مضاعفة الإنتاج ورفع المردودية, مبرزا أن الجزائر تملك كل مقومات رفع هذا التحدي من أراضي خصبة واسعة, وخبرة فلاحية وتأطير إداري وتقني حاضر في كل ولاية وكل بلدية, ومعاهد بحث متطورة.

و في تطرقه لأهداف الموسم الفلاحي الجديد, أبرز السيد خالدي أنها تتمثل بالأساس في توسيع المساحات المزروعة من الحبوب وإدخال أصناف جديدة من القمح,

وإعداد الخارطة الفلاحية والتقسيم المناطقي الوطني, تماشياً مع التعليمات السامية, لرئيس الجمهورية, المسداة في هذا الخصوص.

الغلاحيّة

يومية وطنية متخصصة

ديزاد

نزرع اليوم لنحصد غدا

ص03

توسيع المساحات المزروعة وإدخال أصناف جديدة من القمح هدف الموسم الفلاحي 2026-2027

جرد للأراضي غير المستغلة وإدراجها في نظام المعطيات الفلاحية

شدد وزير الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، سيد علي خالدي، الاثنين على أهمية التجند التام لإنجاح الموسم الفلاحي 2026-2027 مع تأمين وتعزيز مراقبة الفلاحين وتقديم كل التسهيلات لهم.

متدرجة وعادلة مع مراقبة وتشجيع المستثمرين لا سيما في الجنوب. من جانب آخر، أكد الوزير أن رئيس الجمهورية جعل مسألة الأمن الغذائي من الأولويات الوطنية الكبرى وركيزة أساسية من ركائز السيادة الوطنية، لافتا إلى أن التعليمات المسداة خلال الاجتماع الأخير لمجلس الوزراء تشكل بالنسبة للقطاع "خارطة طريق واضحة المعالم لتحقيق هذه الرؤية الاستراتيجية". وأبرز في الشأن ذاته أن الجزائر تتمتع بكل المقومات التي تمكنها من رفع تحدي الأمن الغذائي على غرار الأراضي الخصبة الواسعة، الخبرة الفلاحية والتأطير الإداري والتقني، ضمن إطار شبكة واسعة من المعاهد وهيئات البحث، وفيما يتعلق بالتمويل، تقرر مواصلة العمل بنظام القرض المورد لفائدة الفلاحين المتضررين من الظروف المناخية، حسب الوزير، الذي أضاف أنه سيتم عقد اجتماعات أسبوعية لمتابعة ملفات القروض ورفع عراقيلها مع تكثيف التحسيس بالتأمين الفلاحي.



سارة.ن

ويجدر التذكير أن رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون، لدى ترؤسه اجتماعا لمجلس الوزراء الأسبوع الماضي بالتحضير لقانون توجيهي للفلاحة أكثر نجاعة يتضمن آليات لتخصيص المساحات المزروعة للمنتجات السنوية حسب الحاجة. وجاء في بيان لمجلس الوزراء أنه بخصوص حملة الحصاد والدرس 2025 - 2026، أمر رئيس الجمهورية، بالتحضير لقانون توجيهي للفلاحة "أكثر نجاعة" يتضمن "آليات لتخصيص المساحات المزروعة للمنتجات السنوية حسب الحاجة بهدف تقليص الاستيراد والتوجه أكثر نحو الاكتفاء الذاتي في القطاع".

كما أمر رئيس الجمهورية وزير الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري بضرورة إعداد "نشرة شهرية وتكليف الولاية بالمراقبة الدقيقة لتحديد نسب وكميات الإنتاج لمختلف أنواع الحبوب، خاصة القمح اللين والقمح الصلب، وكذا الرقمنة الفورية لنظام دفع المحاصيل الزراعية للوكالات الجهوية للديوان الجزائري للحبوب، مع العمل بشكل وثيق مع الديوان الوطني للإحصاء".

وأمر الرئيس أيضا بإعادة النظر في دور الديوان الجزائري للحبوب والمعاهد المتخصصة في قطاع الفلاحة "لتحسين أدائها وتحديثها ومحاربة كل أشكال الانحرافات في قطاع الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري". وخلال نفس الاجتماع، أمر رئيس الجمهورية بإطلاق "برنامج مسح وطني لتحليل التربة، بالتنسيق مع المختبر، لتحديد وتصنيف طبيعة الأراضي الفلاحية في كل المناطق المزروعة، مع التوجه نحو استخدام المياه المستعملة في السقي، محاربة لذهنية الاعتماد الكلي على التساقط، مع ضرورة حرث الأرض وتهيتها في كل الظروف، علما أن قطاع الري يستهدف بلوغ استرجاع نسبة 60 بالمائة من المياه المستعملة"، يضيف بيان مجلس الوزراء.

أكد الوزير في كلمة ألقاها خلال لقاء جمعه بمندراء المصالح الفلاحية الولائيين تحضيراً للموسم الفلاحي الجديد، على ضرورة العمل على دعم الفلاحين من خلال الإرشاد والمراقبة التقنية لإنجاح الموسم الفلاحي الجديد بما فيه حملة الحرث والبذر. وأوضح أن الأهداف المسطرة تتمثل أساساً في توسيع المساحات المزروعة من الحبوب، إدخال أصناف جديدة من القمح، إعداد الخارطة الفلاحية لمختلف مناطق الوطن، وذلك تماثياً مع تعليمات رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون، التي تركز على بناء سياسة فلاحية وطنية وفق خريطة علمية دقيقة. فبخصوص حملة الحرث والبذر 2026-2027، لفت الوزير إلى أهمية العمل على ترقية وحماية الفلاح باعتباره الشريك المحوري ومحرك سلسلة الإنتاج وذلك بتوفير كل المستلزمات من بذور وأسمدة ومكننة وعتاد وتمويل وأيضا بتوسيع المساحات المزروعة، بغية الوصول إلى إنتاج أكثر.

ضرورة التركيز على النوعية ورفع المردودية في الهكتار

كما حث على ضرورة التركيز على النوعية ورفع المردودية في الهكتار وذلك بالتحكم في المسار التقني وجودة البذور والأسمدة فضلا عن العمل بالمعطيات والمعلومات الدقيقة الخاضعة للمسؤولية والمساءلة في إطار النظام الوطني للمعطيات الفلاحية. في ذات الصدد، دعا الوزير إلى الشروع المبكر في تحضير التربة للاستفادة من الأمطار الأولى وإلى البذر في الفترة المثلى واحترام المسار التقني والاستعداد للسقي التكميلي.

خالدي: مساحات زراعية شاسعة

أراض بور وهو حجم غير مقبول

كما تطرق خالدي إلى العقار الفلاحي، حيث لفت لوجود "مساحات زراعية شاسعة تبقى كل سنة أراض بور، وهو حجم غير مقبول"، معلنا في هذا السياق، أنه سيتم الشروع في جرد شامل للأراضي غير المستغلة وإدراجها في النظام الوطني للمعطيات الفلاحية وفق مقاربة

خلال لقاء مع مديري المصالح الفلاحية

خالدي يشدد على إنهاء البيروقراطية

• تعليمات رئيس الجمهورية خارطة طريق لتحقيق الرؤية الاستراتيجية للقطاع
• قانون التوجيه الفلاحي سيسهل نقطة تحول فارقة في قطاع الفلاحة

دعا وزير الفلاحة والتنمية الريضية والصيد البحري، سيد علي خالدي، إلى التجند لإنجاح حملة الحرث والبذر للموسم الفلاحي 2026/2027، ومراقبة الفلاحين وتقديم كل التسهيلات لتمكينهم من مباشرة عمليات الحرث والبذر في آجالها المحددة ورفع كل القيود البيروقراطية والعمل على دعمهم، من خلال الإرشاد والمراقبة التقنية.

للأراضي غير المستغلة وإدراجها في النظام الوطني للمعطيات الفلاحية، وفق مقارنة متدرجة وعادلة وفي إطار القانون، مع مرافقة وتشجيع المستثمرين الجادين، لاسيما في ولايات الجنوب. أما فيما يخص المسار التقني والبذور، فدعا المسؤول ذاته إلى الشروع المبكر في تحضير التربة للاستفادة من الأمطار الأولى وإلى البذر في الفترة المثلى واحترام المسار التقني والاستعداد للسقي التكميلي وكذا توفير البذور وتمكين الفلاحين منها.

أما عن المكننة، فذكر المتحدث بمضاعفة الجهود من أجل تزويد الفلاحين بالعدد الكافي من العتاد والآلات الفلاحية. وفيما يخص مسألة التمويل، أكد الوزير خالدي مواصلة العمل بنظام القرض المورد لفائدة الفلاحين المتضررين من الظروف المناخية، حيث ستعقد اجتماعات أسبوعية لمتابعة ملفات قروض الحملة ورفع عراقيلها، مع تكثيف التحسيس بالتأمين الفلاحي.

وعن الخريطة الفلاحية والابتكار، فالتزم الوزير بتطبيق تعليمات الرئيس الداعية إلى أن تُزرع كل منطقة بما يلائمها وأن تُبنى السياسة الفلاحية وفق خريطة علمية دقيقة لا على العادة والتقدير، وستكون هذه الحملة فرصة لإدخال أصناف جديدة من القمح كثمرة للبحث العلمي في القطاع، كما ستظم دورات تكوينية لفائدة الفلاحين وستنصب في كل ولاية خلية للمتابعة التقنية برئاسة مدير المصالح الفلاحية، تجتمع أسبوعيا وتنزل إلى الميدان لمرافقة الفلاحين.

ر.د



المخاطر في الوقت المناسب ودون تأخير و"أن ننتج أكثر" بتوسيع المساحات المزروعة وأن نجعل من كل هكتار متاح هكتارا منتجا، حتى بلوغ الهدف المسطر لهذا الموسم، و"أن تنتج أفضل" بغية رفع المردودية في الهكتار وذلك بالتحكم في المسار التقني وجودة البذور والأسمدة والسير بالمعطيات والمعلومات الدقيقة الخاضعة للمسؤولية والمساءلة، في إطار نظام وطني للمعطيات الفلاحية كمصدر وحيد للمعطيات تحت مسؤولية المسؤولين المعنيين.

وأكد الوزير خالدي أن الأهداف المسطرة لحملة الحرث والبذر لهذا الموسم ستكون مترابطة لا تقبل التجزئة، وهي توسيع المساحات المزروعة من الحبوب وإدخال أصناف جديدة من القمح وإعداد الخارطة الفلاحية والتقسيم المناطقي الوطني، تماشيا مع تعليمات رئيس الجمهورية المسداة في هذا الخصوص.

الشروع في جرد شامل للأراضي

وعن العقار الفلاحي ذكر خالدي أن مساحات زراعية شاسعة تبقى كل سنة أراضي بورا، وهو حجم غير مقبول، لذلك سيتم الشروع في جرد شامل

كسبه، حسب الوزير، من خلال تعبئة كل الوسائل والإمكانات المتاحة لمرافقة الفلاحين والمنتجين وتشجيعهم على مضاعفة الإنتاج ورفع المردودية. وتملك بلادنا، يضيف خالدي، كل المقومات لرفع هذا التحدي، من أراض خصبة وواسعة وخبرة فلاحية متوارثة أبا عن جد وتأطير إداري وتقني حاضر في كل ولاية وكل بلدية ومعاهد بحث متطورة، وهنا نوه الوزير بالجهود الكبيرة التي تبذلها معاهد البحث التابعة للقطاع "والمطلوب اليوم ليس ابتداء أو اكتشاف مقومات جديدة فحسب، وإنما توحيد الجهود وتحريك كل ما تملكه من إمكانات في الاتجاه الصحيح".

توجيهات كبرى للمديريات الفلاحية

أعطى الوزير لمديري الفلاحة خمسة توجيهات كبرى قال إنه يريد لها حاضرة في كل قرار يتخذه وفي كل خطوة تخطوها المديريات، هي أن تنتج أكثر، أن تنتج أفضل، أن نحمي الفلاح وأن نسير بالمعطيات الدقيقة. وحث خالدي على ترقية وحماية الفلاح، أي حمايته باعتباره الشريك المحوري ومحرك سلسلة الإنتاج، وذلك بتوفير كل المستلزمات من بذور وأسمدة ومكننة وعتاد، تمويل وحماية من

رشيدة دبوب

• جاء ذلك في كلمة ألقاها الوزير، أمس، خلال اللقاء الذي جمعه بمديري المصالح الفلاحية الولاة بمقر الوزارة، تحضيراً للموسم الفلاحي الجديد، وهو اللقاء الوطني الأول من نوعه للوزير مع المسؤولين المركزيين والمحليين منذ تعيينه على رأس الوزارة، حيث خصص الاجتماع للتحضير للموسم الفلاحي الجديد وكل الاستحقاقات الخاصة به، في مقدمتها حملة الحرث والبذر، حتى تضبط البوصلة قبل انطلاق الحملة.

تعبئة كل الوسائل لمضاعفة الإنتاج

ذكر خالدي، في كلمته، بتوجيهات رئيس الجمهورية، بتأكيد أنه جعل الأمن الغذائي في مصاف الأولويات الوطنية الكبرى وركيزة أساسية من ركائز السيادة الوطنية. وفي هذا الإطار فإن التعليمات الرئاسية المسداة خلال الاجتماع الأخير لمجلس الوزراء تشكل بالنسبة إليهم خارطة طريق واضحة المعالم لتحقيق هذه الرؤية الاستراتيجية، كما أن تعديل قانون التوجيه الفلاحي الذي ستبادر به الوزارة، بإشراك الفاعلين في القطاع لمواكبة التطورات الحاصلة على المجال الفلاحي، سيسهل لا محالة نقطة تحول فارقة في قطاع الفلاحة، وفي قلب هذا الرهان تتموقع شعبة الحبوب التي هي قوام غذاء الجزائريين وقوت المواطنين، حسب، وفي الوقت ذاته تقليل فاتورة الاستيراد، وبالتالي "فإن معادلتنا التي تبدو بسيطة في صياغتها هي عظيمة في دلالتها، كل قنطار تنتجه هو قنطار أقل نستورده".

وهذا الرهان السيادي لا بد من



وزير الفلاحة يعلن إدراجها في النظام الوطني للمعطيات الفلاحية

الأراضي غير المستغلة تحت المجهر

■ رئيس الجمهورية جعل الأمن الغذائي من ركائز السيادة الوطنية ■ تعديل قانون التوجيه الفلاحي نقطة تحول فارقة للقطاع ■ بناء سياسة فلاحية وطنية وفق خريطة علمية دقيقة ■ توسيع المساحات المزروعة بالحبوب والإبقاء على قروض الفلاحين كل قنطار تنتجه هو قنطار أقل نستورده وعملة صعبة ندّخرها

من جانب آخر، أكد الوزير، أن رئيس الجمهورية، جعل مسألة الأمن الغذائي من الأولويات الوطنية الكبرى وركيزة أساسية من ركائز السيادة الوطنية، لافتا إلى أن التعليمات المسداة خلال الاجتماع الأخير لمجلس الوزراء تشكل بالنسبة للقطاع خارطة طريق واضحة المعالم لتحقيق هذه الرؤية الاستراتيجية.

وأبرز أن الجزائر تتمتع بكل المقومات التي تمكنها من رفع تحدي الأمن الغذائي على غرار الأراضي الخصبة الواسعة، الخبرة الفلاحية والتأطير الإداري والتقني ضمن إطار شبكة واسعة من المعاهد وهيئات البحث. وفيما يتعلق بالتمويل تقرر مواصلة العمل بنظام القرض المورد لفائدة الفلاحين المتضررين من الظروف المناخية. حسب الوزير. الذي أضاف أنه سيتم عقد اجتماعات أسبوعية لمتابعة ملفات القروض ورفع عراقيلها مع تكثيف التحسيس بالتأمين الفلاحي.

تعديل قانون التوجيه الفلاحي يشكّل نقطة تحول فارقة للقطاع

بالمقابل أبرز خالدي، الأهمية التي يكتسيها تعديل قانون التوجيه الفلاحي الذي أمر رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون، مؤخرا بإعداده من حيث أنه سيشكل نقطة تحول فارقة للقطاع، بما يسمح بمواكبة التطورات الحاصلة في المجال الفلاحي بكافة شعبه.

وعليه - يضيف الوزير - فإن "معادلتنا التي تبدو بسيطة في صياغتها هي عظيمة في دلالتها: كل قنطار تنتجه هو قنطار أقل نستورده وعملة صعبة ندّخرها ودخل كريم لفلاحينا ومناصب شغل إضافية لأبنائنا".

وأوضح أن الأمر يتعلق برهان سيادي لا بد من كسبه بتعبئة كل الوسائل والإمكانات المتاحة لمرافقة الفلاحين والمنتجين وتشجيعهم على مضاعفة الإنتاج ورفع المردودية، مبرزا أن الجزائر تملك كل مقومات رفع هذا التحدي من أراض خصبة واسعة، وخبرة فلاحية وتأطير إداري وتقني حاضر في كل ولاية وكل بلدية ومعاهد بحث متطورة.

وفي تطرقه لأهداف الموسم الفلاحي الجديد أبرز خالدي، أنها تتمثل بالأساس في توسيع المساحات المزروعة من الحبوب وإدخال أصناف جديدة من القمح، وإعداد الخارطة الفلاحية والتقسيم المناطقي الوطني تماشيا مع التعليمات السامية لرئيس الجمهورية، المسداة في هذا الخصوص.

شدّد وزير الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، سيد علي خالدي، أمس، على أهمية التجند التام لإنجاح الموسم الفلاحي 2026-2027، مع تأمين وتعزيز مرافقة الفلاحين وتمكينهم كل التسهيلات، مشيرا إلى الشروع في جرد شامل للأراضي غير المستغلة وإدراجها في النظام الوطني للمعطيات الفلاحية وفق مقاربة متدرجة وعادلة، مع مرافقة وتشجيع المستثمرين لا سيما في الجنوب.

ح. م / ق. إ

وفي كلمة ألقاها خلال لقاء جمعه بمديري المصالح الفلاحية الولائيين تحضيرا للموسم الفلاحي الجديد، أكد الوزير، على ضرورة العمل على دعم الفلاحين من خلال الإرشاد والمرافقة التقنية لإنجاح الموسم الفلاحي الجديد بما فيه حملة الحرث والبذر.

وأوضح أن الأهداف المسطرة تتمثل أساسا في توسيع المساحات المزروعة من الحبوب، إدخال أصناف جديدة من القمح وإعداد الخارطة الفلاحية لمختلف مناطق الوطن تماشيا مع تعليمات رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون، التي تركز على بناء سياسة فلاحية وطنية وفق خريطة علمية دقيقة.

فيخصوص حملة الحرث والبذر 2026-2027، لفت الوزير، إلى أهمية العمل على ترقية وحماية الفلاح باعتباره الشريك المحوري ومحرك سلسلة الإنتاج وذلك بتوفير كل المستلزمات من بذور وأسمدة ومكننة وعتاد وتمويل وأيضا بتوسيع المساحات المزروعة بغية الوصول إلى إنتاج أكثر. كما حثّ على ضرورة التركيز على النوعية ورفع المردودية في الهكتار وذلك بالتحكم في المسار التقني وجودة البذور والأسمدة، فضلا عن العمل بالمعطيات والمعلومات الدقيقة الخاضعة للمسؤولية والمساءلة في إطار النظام الوطني للمعطيات الفلاحية.

ودعا الوزير، إلى الشروع المبكر في تحضير التربة للاستفادة من الأمطار الأولى وإلى البذر في الفترة المثلى واحترام المسار التقني والاستعداد للسقي التكميلي.

كما تطرق خالدي، إلى العقار الفلاحي حيث لفت لوجود مساحات زراعية شاسعة تبقى كل سنة أراض بور وهو حجم غير مقبول، معلنا عن الشروع في جرد شامل للأراضي غير المستغلة وإدراجها في النظام الوطني للمعطيات الفلاحية وفق مقاربة متدرجة وعادلة مع مرافقة وتشجيع المستثمرين لا سيما في الجنوب.



تجند كامل لإنجاح الموسم الفلاحي الجديد وتعزيز الأمن الغذائي

الشروع في جرد شامل للأراضي غير المستغلة

شدد وزير الفلاحة والتنمية الريزية والصيد البحري، السيد علي خالدي، أمس، بالجزائر العاصمة، على ضرورة التجند الكامل لإنجاح الموسم الفلاحي 2026-2027، من خلال ضمان مرافقة فعالة للفلاحين وتوفير مختلف التسهيلات والمستلزمات الضرورية، بما يسمح برفع الإنتاج وتحسين المردودية وتعزيز الأمن الغذائي الوطني.

وأشار إلى أن الجزائر تتوفر على مقومات هامة تسمح لها برفع تحدي الأمن الغذائي، من بينها الأراضي الخصبة والواسعة، والخبرة الفلاحية، إلى جانب التأطير الإداري والتقني وشبكة المعاهد وهيئات البحث المتخصصة.

وفي مجال تمويل النشاط الفلاحي، أعلن خالدي عن مواصلة العمل بنظام القرض المورد لفائدة الفلاحين المتضررين من الظروف المناخية، مع تعزيز آليات المتابعة والتكفل بالملفات. كما تقرر عقد اجتماعات أسبوعية لمتابعة ملفات القروض والعمل على رفع العراقيل التي تواجهها، بالتوازي مع تكثيف حملات التحسيس بأهمية التأمين الفلاحي، بما يعزز قدرة الفلاحين على مواجهة المخاطر المناخية وضمان استمرارية النشاط والإنتاج.

غير المستغلة، مشيرًا إلى أن بقاء مساحات زراعية واسعة دون استغلال سنويًا يمثل وضعًا غير مقبول في ظل الحاجة إلى توسيع الإنتاج الوطني. وأوضح أن هذه الأراضي سيتم إدراجها ضمن النظام الوطني للمعطيات الفلاحية وفق مقارنة تدرجية وعادلة، بالتوازي مع مرافقة وتشجيع المستثمرين، لا سيما في مناطق الجنوب، بهدف استغلال الإمكانات العقارية المتاحة وتحويلها إلى طاقات إنتاجية فعلية. وأكد وزير الفلاحة أن رئيس الجمهورية جعل الأمن الغذائي من بين الأولويات الوطنية الكبرى، باعتباره ركيزة أساسية من ركائز السيادة الوطنية، مبررًا أن التعليمات المسداة خلال الاجتماع الأخير لمجلس الوزراء تمثل بالنسبة للقطاع «خارطة طريق واضحة المعالم» لتجسيد هذه الرؤية الاستراتيجية.

دقيقة. وفي هذا الإطار، شدد الوزير على ضرورة التركيز على النوعية ورفع مردودية الهكتار، من خلال التحكم في المسار التقني، وتحسين جودة البذور والأسمدة، والاستناد إلى معطيات فلاحية دقيقة ضمن النظام الوطني للمعطيات الفلاحية، بما يضمن اتخاذ القرارات على أساس معلومات قابلة للمتابعة والمسؤولية والمساءلة.

كما دعا إلى الشروع المبكر في تحضير التربة للاستفادة من الأمطار الأولى، واحترام الفترات المثلى للبذر، والتقيد بالمسار التقني، مع الاستعداد للجوء إلى السقي التكميلي عند الحاجة، بما يسمح بتأمين أفضل الظروف لنمو المحاصيل وتحقيق مردودية أعلى.

وفي ملف العقار الفلاحي، كشف خالدي عن الشروع في عملية جرد شاملة للأراضي

وأكد الوزير، خلال لقاء جمعه بمديري المصالح الفلاحية الولائيين تحضيرًا للموسم الفلاحي الجديد، أن إنجاح حملة الحرث والبذر يتطلب تكثيف الإرشاد والمرافقة التقنية للفلاحين، باعتبارهم الشريك المحوري ومحرك سلسلة الإنتاج، مع العمل على توفير البذور والأسمدة والممكنة والعتاد والتمويل، إلى جانب توسيع المساحات المزروعة.

وأوضح خالدي أن الأهداف المسطرة للموسم الجديد تتمثل، على وجه الخصوص، في توسيع المساحات المخصصة لزراعة الحبوب، وإدخال أصناف جديدة من القمح، فضلًا عن إعداد خارطة فلاحية دقيقة لمختلف مناطق الوطن، بما يتماشى مع تعليمات رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، الرامية إلى بناء سياسة فلاحية وطنية تستند إلى معطيات علمية

مقرر تعديله بأمر من رئيس الجمهورية خالدي: قانون التوجيه الفلاحي نقطة تحول فارقة في قوت الجزائريين

■ إعداد الخارطة الفلاحية والتقسيم المناطقي الوطني تحسبا للموسم الجديد

"مساحات زراعية شاسعة تبقى كل سنة أراض بور، وهو حجم غير مقبول"، معلنا في هذا السياق، أنه سيتم الشروع في جرد شامل للأراضي غير المستغلة وإدراجها في النظام الوطني للمعطيات الفلاحية وفق مقارنة متدرجة وعادلة مع مراقبة وتشجيع المستثمرين لا سيما في الجنوب من جانب آخر، أكد الوزير أن رئيس الجمهورية جعل مسألة الأمن الغذائي من الأولويات الوطنية الكبرى وركيزة أساسية من ركائز السيادة الوطنية، لافتا إلى أن التعليمات المسداة خلال الاجتماع الأخير لمجلس الوزراء تشكل بالنسبة للقطاع "خارطة طريق واضحة المعالم لتحقيق هذه الرؤية الاستراتيجية".

الوزير يقرر عقد اجتماعات أسبوعية لمتابعة ملفات القروض ورفع عراقيها

وأبرز في الشأن ذاته، أن الجزائر تتمتع بكل المقومات التي تمكنها من رفع تحدي الأمن الغذائي على غرار الأراضي الخصبة الواسعة، الخبرة الفلاحية والتأطير الإداري والتقني، ضمن إطار شبكة واسعة من المعاهد وهيئات البحث. وفيما يتعلق بالتمويل، تقرر مواصلة العمل بنظام القرض المورد لفائدة الفلاحين المتضررين من الظروف المناخية، حسب الوزير، الذي أضاف أنه سيتم عقد اجتماعات أسبوعية لمتابعة ملفات القروض ورفع عراقيها مع تكثيف التحسيس بالتأمين الفلاحي.

■ ح.ن

وأوضح أن الأهداف المسطرة تمثل أساسا في توسيع المساحات المزروعة من الحبوب، إدخال أصناف جديدة من القمح، إعداد الخارطة الفلاحية لمختلف مناطق الوطن، وذلك تماشيا مع تعليمات رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، التي تركز على بناء سياسة فلاحية وطنية وفق خريطة علمية دقيقة. فبخصوص حملة الحرث والبذر 2026-2027، لفت الوزير إلى أهمية العمل على ترقية وحماية الفلاح باعتباره الشريك المحوري ومحرك سلسلة الإنتاج وذلك بتوفير كل المستلزمات من بذور وأسمدة ومكننة وعتاد وتمويل وأيضا بتوسيع المساحات المزروعة، بغية الوصول إلى إنتاج أكبر. كما حث على ضرورة التركيز على النوعية ورفع المردودية في الهكتار وذلك بالتحكم في المسار التقني وجودة البذور والأسمدة فضلا عن العمل بالمعطيات والمعلومات الدقيقة الخاضعة للمسؤولية والمساءلة في إطار النظام الوطني للمعطيات الفلاحية.

الشروع في جرد شامل للأراضي غير المستغلة وإدراجها في النظام المعطيات الفلاحية

في ذات الصدد، دعا الوزير إلى الشروع المبكر في تحضير التربة للاستفادة من الأمطار الأولى وإلى البذر في الفترة المثلى واحترام المسار التقني والاستعداد للسقي التكميلي. -- جرد للأراضي غير المستغلة وإدراجها في نظام المعطيات الفلاحية -- كما تطرق السيد خالدي إلى العقار الفلاحي، حيث لفت لوجود

■ أبرز وزير الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، سيد علي خالدي، أمس بالجزائر العاصمة، الأهمية التي يكتسيها تعديل قانون التوجيه الفلاحي الذي أمر رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون مؤخرا بإعداده، من حيث أنه سيشكل "نقطة تحول فارقة" للقطاع، بما يسمح بمواكبة التطورات الحاصلة في المجال الفلاحي بكافة شعبه. وقال الوزير خلال كلمة له في افتتاح لقاء جمعه بمندوبي المصالح الفلاحية الولائيين تحضيرا للموسم الفلاحي 2026-2027، إن تعديل قانون التوجيه الفلاحي الذي سيتم "بإشراك كل الفاعلين في القطاع لمواكبة التطورات الحاصلة على المجال الفلاحي، سيشكل لا محالة نقطة تحول فارقة في قطاع الفلاحة، وفي قلب هذا الرهان تتموقع شعبة الحبوب فهي قوام غذاء الجزائريين وقوت المواطنين، وفي الوقت ذاته تشكل فاتورة الاستيراد".

التجند التام لإنجاح الموسم الفلاحي 2026-2027

كما شدد خالدي على أهمية التجند التام لإنجاح الموسم الفلاحي 2026-2027 مع تأمين وتعزيز مرافقة الفلاحين وتقديم كل التسهيلات لهم. وفي كلمة ألقاها خلال لقاء جمعه بمندوبي المصالح الفلاحية الولائيين تحضيرا للموسم الفلاحي الجديد، أكد الوزير على ضرورة العمل على دعم الفلاحين من خلال الإرشاد والمرافقة التقنية لإنجاح الموسم الفلاحي الجديد بما فيه حملة الحرث والبذر.

شدد على دعم ومرافقة الفلاحين .. خالدي:

لا بديل عن إنجاح الموسم الفلاحي الجديد

التي تركز على بناء سياسة فلاحية وطنية وفق خريطة علمية دقيقة. فبخصوص حملة الحرث والبذر 2026-2027، لفت الوزير إلى أهمية العمل على ترقية وحماية الفلاح باعتباره الشريك المحوري ومحرك سلسلة الإنتاج، وذلك بتوفير كل المستلزمات من بذور وأسمدة ومكننة وعتاد وتمويل وأيضا بتوسيع المساحات المزروعة، بغية الوصول إلى إنتاج أكثر. كما حث على ضرورة التركيز على النوعية ورفع المردودية في الهكتار، وذلك بالتحكم في المسار التقني وجودة البذور والأسمدة فضلا عن العمل بالمعطيات والمعلومات الدقيقة الخاضعة للمسؤولية والمساءلة في إطار النظام الوطني للمعطيات الفلاحية، داعيا إلى الشروع المبكر في تحضير التربة للاستفادة من الأمطار الأولى وإلى البذر في الفترة المثلى واحترام المسار التقني والاستعداد للسقي التكميلي.

شدد وزير الفلاحة والتنمية الريزية والصيد البحري، سيد علي خالدي، أمس، بالجزائر، على أهمية التجند التام لإنجاح الموسم الفلاحي 2026-2027 مع تأمين وتعزيز مرافقة الفلاحين وتقديم كل التسهيلات لهم. في كلمة ألقاها خلال لقاء جمعه بمدراء المصالح الفلاحية الولائيين تحضيراً للموسم الفلاحي الجديد، أكد الوزير على ضرورة العمل على دعم الفلاحين من خلال الإرشاد والمرافقة التقنية لإنجاح الموسم الفلاحي الجديد بما فيه حملة الحرث والبذر. وأوضح أن الأهداف المسطرة تتمثل أساسا في توسيع المساحات المزروعة من الحبوب، إدخال أصناف جديدة من القمح، إعداد الخارطة الفلاحية لمختلف مناطق الوطن، وذلك تماشيا مع تعليمات رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون،



خلال ملتقى وطني لتطوير الحبوب الشتوية وتعزيز الأمن الغذائي ضرورة الاعتماد على بدائل محلية لتقليص فاتورة استيراد تغذية وتربية الدواجن

التوضيحية للحقول التي تتيح اختبار مختلف الأصناف والممارسات الزراعية وتقييم نتائجها ميدانيا، مؤكدا أن هذه التجربة التي انطلقت قبل 7 سنوات بقسنطينة توسعت تدريجيا إلى عدد من ولايات الوطن وشملت أصنافا مختلفة من القمح والشعير والتركيبات وغيرها من الحبوب، لتتحول إلى تجربة ميدانية يستفيد منها الفلاحون في تحسين مردودية المحاصيل وجودتها، بالاعتماد على الممارسات العلمية والتقنيات الحديثة.

تجارب ميدانية لتطوير الإنتاج الفلاحي وتقليص فاتورة الاستيراد

قال مساعد إنه يرتقب أن يخرج المشاركون في نهاية الملتقى بجملة من المخرجات العملية المرتبطة بالعمل المنجز على مستوى مواقع البرهنة، بما من شأنه المساهمة في تطوير الإنتاج الفلاحي وتحقيق نتائج تعود بالنفع على الفلاحين وعلى الاقتصاد الوطني. وفي هذا السياق تم التأكيد على أهمية رفع مستويات الإنتاج، خاصة في محاصيل القمح الصلب والبقوليات والتركيبات، مع ضرورة التفكير في كيفية استغلال هذه المنتجات واستعمالها محليا بما ينسجم مع احتياجات السوق الوطنية. وأوضح المتحدث أن رفع الإنتاج يجب أن يترافق مع تشجيع استعمال المنتجات المحلية وتقليص الاعتماد على المواد المستوردة، مشيرا إلى أن تجربة زراعة التركيبات تمثل كذلك فرصة لاكتساب الخبرة وتطوير الممارسات الفلاحية.

وفي هذا الإطار تدرج محاولات إنتاج أغذية محلية للدجاج يمكنها تعويض ولو جزء بسيط من الواردات، في مسعى يهدف إلى تقليص فاتورة الاستيراد وتعزيز الاعتماد على الإنتاج الوطني، من خلال استغلال الموارد المحلية وتطوير التجارب الميدانية ونقل نتائجها إلى الفلاحين.

وردة نوري

● أكد الأمين العام الوطني للغرفة الفلاحية، ميسوم ساعد، أن الصيغ الغذائية المعتمدة حاليا على الذرة والصويا، في ظل الاعتماد الكبير على الواردات من الخارج، تستدعي البحث عن بدائل محلية قادرة على تعويض جزء من هذه المواد التي تعد المصدر الأول في تربية الدواجن، وهذا من خلال اعتماد برنامج زراعة التركيبات الذي سيسمح بتقليص جزء من الفاتورة.

وقال المتحدث، أمس، على هامش افتتاح فعاليات الطبعة السابعة للملتقى الوطني لتطوير الحبوب الشتوية "الحاج محمود بن البجاوي" بقسنطينة، المنظم من طرف الغرفة الفلاحية لولاية قسنطينة، إن هذا الموعد الوطني فضاء للحوار والتبادل، خاصة أن شعبة الحبوب تعد من الشعب الاستراتيجية المرتبطة مباشرة بقوت المواطن وبالمشروع الوطني للسيادة الغذائية، موضحا أن الرهان في مجال الحبوب لا يقتصر على توسيع المساحات المزروعة، بل يتعداه إلى تحسين المردودية وضمان الاستعمال الأمثل للمدخلات الفلاحية وفي الوقت المناسب، إلى جانب تحويل المعرفة والتكنولوجيا إلى نتائج ملموسة في الميدان.

وأردف المصدر ذاته أن اللقاء الذي يجمع بين مؤسسات الدولة وقطاع البحث العلمي والفلاحين، يهدف لتطوير شعبة الحبوب الشتوية وتحسين المردودية والإنتاج وتعزيز مساهمتها في تحقيق الأمن والسيادة الغذائية، كان تبعا لمختلف التدابير التي اتخذتها الدولة لمرافقة منتجي الحبوب وتوفير الظروف الملائمة لتطوير نشاطهم، خاصة من خلال دعم المكننة وتحديث العتاد الفلاحي، مع تسهيل الحصول على البذور والأسمدة ومنتجات حماية النباتات وتعزيز الترويج والمرافقة التقنية.

كما أبرز مساعد الدور الذي تضطلع به الغرفة الوطنية للفلاحة في نقل المعرفة والتقنيات إلى الفلاحين، من خلال مواقع البرهنة والتجارب



التعاون والشاركة الإقتصادية

الاثنين 28 سبتمبر 2026 23:25

الجزائر-إيطاليا

التعاون في مجال المكننة الفلاحية محور منتدى بالجزائر العاصمة

الجزائر - شكلت فرص التعاون في مجال المكننة الفلاحية كمحور أساسي لتحديث القطاع الفلاحي الجزائري، موضوع منتدى اقتصادي جزائري إيطالي نظم اليوم الاثنين بالجزائر العاصمة.

و بهذه المناسبة، أشار مدير الاستثمار الفلاحي بوزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، زهر الدين صالح، إلى أن الجزائر تراهن على تسريع المكننة الفلاحية لتحسين عمليات الجني والحد من خسائر ما بعد الحصاد، لا سيما من خلال إدخال تكنولوجيات جديدة وتطوير الفلاحة الدقيقة.

وأشار في هذا الصدد إلى استخدام الطائرات بدون طيار والاستشعار عن بعد والذكاء الاصطناعي، فضلا عن أنظمة الري الموفرة للمياه، خاصة في المناطق الفلاحية الكبرى في جنوب البلاد.

كما تطرق السيد صالح إلى إمكانيات التعاون مع الشركاء الأجانب، خاصة الإيطاليين، في مجال المكننة وتحديث المستثمرات الفلاحية، مستشهدا بالمشروع الصناعي الفلاحي الكبير بين إيطاليا و الجزائر المتواجد بولاية تيميمون، كنموذج للشراكة في هذا المجال.

من جانبها، عدت المديرية العامة بالنيابة للعلاقات التجارية الثنائية مع الدول الأوروبية بوزارة التجارة الخارجية وترقية الصادرات، لويذة نسنس، المجالات التي يمكن أن تساهم في تنويع المبادلات بين الجزائر وإيطاليا، لا سيما المعدات والآلات الفلاحية ومواد البناء.

و بدورها، أشارت سفيرة إيطاليا بالجزائر، أليساندرا شيافو، إلى أن هذه المهمة تدرج في إطار استمرارية المبادلات الثنائية في القطاع الفلاحي.

وأشارت إلى أن الجزائر تشهد تحولا في قطاعها الفلاحي، مع زيادة الإنتاج واتساع المساحات المزروعة جنوب البلاد، مشددة على أن "التجربة والتقنيات الإيطالية يمكن أن تقدم مساهمة ملموسة" في هذا المجال.

تجدر الإشارة الى ان الوكالة الإيطالية للتجارة الخارجية، بالتعاون مع الاتحاد الإيطالي لمصنعي الآلات الفلاحية، تنظم بعثة اقتصادية إيطالية يومي 28 و29 سبتمبر بالجزائر. وتضم هذه البعثة شركات تنشط في مجالات الآلات الفلاحية، الرقمنة، الري الذكي، مشاتل الخضر والفواكه، والتخزين حيث تتواجد في الجزائر العاصمة للمشاركة في المنتدى، وعقد لقاءات ثنائية (B2B)، بالإضافة إلى القيام بزيارات ميدانية لمزارع مستثمرات فلاحية.

من جانبه، أكد فابيو ريتشي، ممثل الاتحادية الإيطالية لمصنعي الآلات الفلاحية ومعدات الحقائق ومكوناتها (فيديروناكوما)، على إمكانيات الشراكة بين مؤسسات البلدين، لا سيما من خلال نقل التكنولوجيا وإيجاد حلول ملائمة لاحتياجات القطاع الفلاحي الجزائري.



الاثنين 28 سبتمبر، 2026 20:40 - [سرور بومزير](#)

420 مليون يورو و 6700 وظيفة.. مشروع القمح في تيميمون يسرّع التنفيذ



420 مليون يورو و 36 ألف هكتار و 6700 منصب عمل تمثل الأرقام الرئيسية للمشروع الزراعي الجزائري - الإيطالي في تيميمون، الذي يدخل خلال أكتوبر 2026 حملته الزراعية الثانية، مع إطلاق عملية جديدة لزراعة القمح والتوسع التدريجي نحو تشغيل 24 ألف هكتار مخصصة للإنتاج.

وحسب ما رصدته تادامسا نيوز في تصريحات أدلى بها المدير العام لشركة «BF El Djazair» ، برونو سانتوريلي، إلى وكالة [نوبا الإيطالية](#)، انتقل المشروع إلى موسمه الزراعي الثاني وفق الجدول التنفيذي المحدد، بينما ستبدأ خلال أكتوبر عملية الحرث والبذر الجديدة للقمح داخل المحيط الزراعي الواقع في صحراء تيميمون.

وتنفذ المشروع شركة مختلطة تأسست عام 2024 بين المجموعة الزراعية الصناعية الإيطالية «BF» ، بحصة 51%، والصندوق الوطني للاستثمار الجزائري بحصة 49%. وتعد «BF» من أكبر المجموعات الزراعية الصناعية في إيطاليا، إذ تمتد أنشطتها من الإنتاج الزراعي إلى البذور والتجهيزات والتحويل والتوزيع، بينما تشكل «BF El Djazair» أدواتها الاستثمارية لتجسيد المشروع في الجزائر ضمن المبادرات المرتبطة بخطة «ماتي» الإيطالية.

ويتربع الاستثمار على مساحة إجمالية تبلغ 36 ألف هكتار، خُصص منها نحو 24 ألف هكتار، أي ثلثا المساحة الإجمالية، للإنتاج الزراعي الفعلي. ويشمل مخطط المحاصيل القمح الصلب والحمص والعدس والفاصوليا الجافة والذرة، بالتوازي مع إنشاء منظومة متكاملة للسقي والتخزين والتحويل الغذائي.

وكشف سانتوريلى أن الطرف الجزائري وضع بالفعل حصته من رأس المال تحت تصرف الشركة، إلى جانب الأراضي والموارد المائية المقررة للمشروع. أما الإجراءات الإدارية التي ما تزال قيد الاستكمال، فتدخل، وفق المسؤول نفسه، ضمن المعالجة المعتادة لاستثمار بهذا الحجم، فيما تتقدم العمليات التقنية والزراعية وفق البرنامج المحدد. ويأتي إطلاق الحملة الثانية بعد أربعة أشهر من أول اختبار إنتاجي فعلي للمشروع. ففي 14 ماي 2026، انطلقت أول عملية لحصاد القمح على مساحة 1600 هكتار، وفق وكالة الأنباء الجزائرية، لتنتهي الشركة بذلك الدورة الأولى من الزراعة والحصاد وتنتقل إلى مرحلة توسيع المساحات وتحسين المردودية.

مردودية تصل إلى 60 قنطارًا

وخلال تقييم الحملة الأولى، أعلن مسؤولو المشروع استهداف مردودية تصل إلى 60 قنطارًا في الهكتار خلال الموسم الزراعي الجديد، بالاستفادة من النتائج التقنية المسجلة في أول دورة إنتاج. كما شملت الأشغال المنجزة إقامة قاعدة الحياة والمرافق التشغيلية وتعبيد شبكة الطرق الداخلية للمزرعة من طرف المؤسسة العمومية «كوسيدار»، إلى جانب تركيب أنظمة السقي وتجهيز المساحات الزراعية. وتحل إدارة المياه مركز البرنامج الاستثماري، إذ يتطلب تشغيل 24 ألف هكتار في البيئة الصحراوية ربط الآبار بشبكات توزيع وتجهيز المساحات بأنظمة الرش المحوري، فضلاً عن مراقبة الاستهلاك المائي بصورة مستمرة. ولهذا يتضمن المشروع أدوات للزراعة الدقيقة والخرائط الرقمية ومتابعة الحالة النباتية للمحاصيل، بما يسمح بتحديد الاحتياجات المائية لكل مساحة ورفع كمية الإنتاج المحققة مقابل كل وحدة من المياه المستعملة.

وكانت معطيات نُشرت خلال جوان قد أشارت إلى التحضير لتركيب 150 جهازًا للرش المحوري، بقدرة تغطية تقدر بنحو 40 هكتارًا للجهاز الواحد، بما يوفر تجهيزات لري أكثر من 6000 هكتار، إلى جانب برنامج للوصول إلى 75 بنّارًا. غير أن التصريحات الجديدة لم تحدد المساحة الدقيقة التي ستشملها زراعة أكتوبر، وحصرت الهدف في التوسع التدريجي حتى بلوغ 24 ألف هكتار منتج.

وبالتوازي مع ذلك، يتضمن التصميم الزراعي إقامة حواجز للرياح واتخاذ تدابير لمواجهة التعرية الهوائية وزحف الرمال، باعتبارهما مع أبرز المخاطر التشغيلية أمام الزراعات الواسعة في الصحراء. وترتبط هذه الإجراءات مباشرة باستقرار التربة وحماية شبكات السقي والمحاصيل وتقليل تكاليف الصيانة وإعادة الاستصلاح.

170 ألف طن من القمح

وكانت التقديرات التي قدمتها وزارة الفلاحة عند توقيع الاتفاقية الإطارية في 2024 قد وضعت هدفًا سنويًا يقدر بنحو 170 ألف طن من القمح، إلى جانب 7100 طن من العدس و14 ألف طن من الفاصوليا و11 ألف طن من الحمص. وتمثل هذه الكميات مجتمعة أكثر من 202 ألف طن سنويًا من الحبوب والبقول، دون احتساب إنتاج الذرة المدرج ضمن البرنامج الزراعي الحالي. ولا يتوقف الاستثمار عند إنتاج المحاصيل، إذ يشمل إنشاء صوامع للتخزين ومنشآت لوجستية ووحدات للتحويل الزراعي، من بينها مصانع لإنتاج العجائن الغذائية. وبذلك يقوم النموذج الاقتصادي للمشروع على ربط الحقل بالتخزين ثم التحويل، بدل توجيه الإنتاج الزراعي الخام مباشرة إلى السوق.

وتسمح هذه السلسلة بإبقاء حصة أكبر من القيمة المضافة داخل الجزائر، عبر تحويل القمح الصلب إلى سميد وعجائن ومنتجات غذائية، مع تقليل خسائر ما بعد الحصاد وتأمين التخزين المنتظم للمحاصيل. كما يرفع التصنيع المحلي الطلب على خدمات التعبئة والنقل والصيانة والمخابر ومراقبة الجودة وقطع الغيار.

وعلى الصعيد الاجتماعي، تشير تقديرات المشروع إلى استحداث أكثر من 6700 منصب عمل، منها ما يزيد على 1560 منصبًا مباشرًا. وتتوزع الوظائف المتبقية على النقل واللوجستيك وصيانة معدات السقي والآلات الزراعية وتوفير المدخلات والخدمات التقنية وتسيير مرافق التخزين والتحويل.

ويراهن القائمون على الاستثمار، وفق سانتوريلى، على الانتقال من «مشروع زراعي» إلى «مشروع إقليمي»، من خلال إقامة قطب اقتصادي في تيميمون قادر على جذب مؤسسات المناولة والخدمات واللوجستيك والصيانة نحو جنوب الجزائر.



الإثنين 28 سبتمبر، 2026 12:49 أكرم مسعود

13 شركة إيطالية تبدأ سباق الميكنة الزراعية في الجزائر بعد قفزة الآلات 52.6%



13 شركة إيطالية تباشر اليوم، 28 سبتمبر 2026، بعثة أعمال متخصصة في الجزائر، في وقت بلغت فيه صادرات إيطاليا من الآلات والتجهيزات إلى السوق الجزائرية نحو 650 مليون يورو خلال النصف الأول من العام، بزيادة سنوية قدرها 52.6% وحصة تجاوزت 40% من إجمالي الصادرات الإيطالية نحو الجزائر. وتستهدف المهمة عقود المعدات الزراعية والري الذكي والرقمنة والتخزين، ضمن مسار تعاون يشمل مشروعاً زراعياً إيطالياً قائماً بقيمة 420 مليون يورو في تيميمون و25 اتفاقاً تجارياً أبرمت خلال منتدى الأعمال الثاني في جويلية 2025.

وحسب ما رصدته تادامسا نيوز في البرنامج الرسمي لوكالة التجارة الإيطالية "ICE"، تنظم الوكالة البعثة يومي 28 و29 سبتمبر بالتعاون مع الاتحاد الإيطالي لمصنعي الآلات الزراعية «FederUnacoma»، وتوجهها حصرياً إلى قطاعات الآلات والتجهيزات الزراعية وتربية المواشي، ورقمنة الإنتاج، والري الذكي، ومشاتل الخضر والفواكه، والتخزين.

برنامج تجاري ميداني

تنطلق الأشغال اليوم بفندق الأوراسي في الجزائر العاصمة بجلسة مؤسسية تشارك فيها سفيرة إيطاليا لدى الجزائر أليساندرا شيافو، ونائب المدير العام لـ «FederUnacoma» فابيو ريتشي، عليها لقاءات ثنائية بين الشركات الإيطالية والمتعاملين الجزائريين تستمر إلى غاية الساعة السادسة مساءً.

كما يتحول البرنامج يوم 29 سبتمبر إلى زيارات لمؤسسات ومستثمرات زراعية في منطقة الجزائر، لمعاينة أنظمة الإنتاج والري والتخزين والاحتياجات التقنية داخل المواقع. وتُجرى الاجتماعات بالفرنسية مع ترجمة فورية إلى الإيطالية، إضافة إلى توفير الترجمة الإنجليزية خلال لقاءات الأعمال.

ويبلغ العدد النهائي للمؤسسات المشاركة 13 شركة، وفق المعطيات التي أوردتها وكالة «أنسا» عن مكتب «ICE» في الجزائر، مقابل 15 مؤسسة وردت في الإعلانات الأولية للبعثة. وتغطي عروض الوفد تحضير ومعالجة التربة، وحماية المحاصيل، وتربية المواشي، والحبوب، والكروم، والأشجار المثمرة، وتحويل زيت الزيتون، إلى جانب الري الذكي والرقمنة الزراعية.

ويمثل هذا التخصص تحولاً من البعثات الاقتصادية متعددة القطاعات إلى مهمة مركزة على سلسلة الإنتاج الزراعي؛ إذ تجمع في برنامج واحد معدات الحرث والبذر والحصاد، وأنظمة الضخ والري، وحلول متابعة المحاصيل، وتجهيزات التحويل والتخزين. ويتيح ذلك التفاوض على حزم تقنية متكاملة بدل شراء معدات منفصلة من موردين متعددين.



650 مليون يورو من الآلات

تدخل الشركات الإيطالية السوق الجزائرية مستندة إلى نمو قوي لصادرات المعدات. فقد بلغ حجم المبادلات الثنائية 6.78 مليارات يورو خلال النصف الأول من 2026، منها 1.56 مليار يورو صادرات إيطالية إلى الجزائر، بزيادة 7.5%، مقابل 5.22 مليارات يورو واردات إيطالية من الجزائر، بانخفاض 4.8%.

وبحسب بيانات «بيوروستات» التي عالجتها وكالة التجارة الإيطالية، بلغت صادرات الآلات والتجهيزات الإيطالية نحو 650 مليون يورو، بارتفاع 52.6%، لتستحوذ على أكثر من 40% من إجمالي الصادرات الإيطالية إلى الجزائر. ولا يقتصر رقم 650 مليون يورو على الآلات الزراعية، بل يضم فئات أوسع من التجهيزات الميكانيكية والصناعية. غير أن تفصيله يكشف توسع الطلب الجزائري على المضخات والضواغط والمعدات الهيدروليكية والآلات المتخصصة التي تدخل أجزاء منها في تجهيز المستثمرات الزراعية ومنشآت الري والتحويل الغذائي.

فقد ارتفعت صادرات الآلات ذات الاستخدام العام إلى 280 مليون يورو، محققة قفزة بـ154.5%. كما بلغت الآلات العامة الأخرى، بما فيها معدات الرفع والمناولة والتوضيب، نحو 186 مليون يورو، بزيادة 29.1%، بينما وصلت الآلات المخصصة للاستخدامات المتخصصة إلى 159 مليون يورو، بنمو 10.8%. وفي الاتجاه المقابل، استوردت إيطاليا من الجزائر غازًا طبيعيًا بقيمة 4.3 مليارات يورو خلال الفترة نفسها، بما يعادل أكثر من 82% من وارداتها الإجمالية من السوق الجزائرية. وتظهر هذه الأرقام بنية تبادل تقوم على تصدير الجزائر للطاقة، مقابل توسع مبيعات إيطاليا من وسائل الإنتاج والتكنولوجيا الصناعية.

كما تستهدف البعثة سوقًا تقدر «ICE» مساهمتها بنحو 15% من الناتج المحلي الإجمالي الجزائري، مع مساحة زراعية مستعملة تتجاوز 8.6 ملايين هكتار. وتقدر الوكالة أن نحو 70% من الأنشطة الزراعية ما تزال تعتمد بدرجات مختلفة على طرق تقليدية، ما يحدد حجم السوق المحتملة للجرارات ومعدات البذر والحصاد والزراعة الدقيقة والري الرقمي والتخزين. وتتصل هذه الاحتياجات مباشرة ببرنامج توسيع الزراعات الاستراتيجية في الجنوب، حيث يرتبط مردود الحبوب والبقوليات بكفاءة أنظمة الري والضخ، وانتظام التسميد، وسرعة الحصاد، وتوافر الصوامع ومنشآت التجفيف والتخزين. كما تستهدف الشركات الإيطالية سلاسل الزيتون والكروم والفواكه، التي تحتاج إلى معدات للجني والفرز والتحويل والتوضيب والتبريد.

مشروع تيميمون يحدد نموذج الشراكة

لا تبدأ الشركات الإيطالية من مرحلة استكشاف أولى للسوق الزراعية الجزائرية، إذ دخل التعاون مرحلة الإنتاج من خلال مشروع «BF» الجزائري» في ولاية تيميمون. ووقعت الجزائر ومجموعة «Bonifiche Ferraresi» في جويلية 2024 اتفاقًا لإنجاز مشروع متكامل بقيمة 420 مليون يورو على مساحة 36 ألف هكتار، يشمل إنتاج القمح والبقوليات وإنشاء وحدات لصناعة العجائن وصوامع التخزين ومنشآت التحويل.

ويعمل المشروع ضمن شراكة بين الصندوق الوطني للاستثمار ومجموعة «BF» وفق قاعدة 51% للطرف الجزائري و49% للطرف الإيطالي. وفي ماي 2026، أطلقت أول حملة حصاد للقمح على مساحة 1600 هكتار، مع استهداف مردود يبلغ 60 قنطارًا في الهكتار ابتداء من الموسم الزراعي المقبل.

ويستهدف المخطط عند بلوغ طاقته الكاملة في 2028 تخصيص نحو 70% من المساحة للقمح الصلب واللين، بينما توجه المساحة المتبقية إلى العدس والفاصولياء وبقية البقوليات، على أن تُسوّق المنتجات داخل الجزائر.

كما يكشف هيكل المشروع طبيعة سلسلة التوريد الإيطالية المرشحة للتوسع في السوق الجزائرية. إذ تشارك شركة «SIS» في توفير البذور، و«Consorzi Agrari d'Italia» في المعدات الزراعية، و«Irritec» في شبكات الري، و«Ocrim» في منشآت التحويل، و«Giorgio» و«Tesi Group» في المشاتل، و«Diagram» في الرقمنة، و«Acea» في تقنيات المياه، إلى جانب «Farchioni Oli» و«Biosyntex» و«Salvi» وتخص هذه الشركات مشروع «BF» الجزائري» ولا تمثل القائمة الرسمية للوفد الحالي، لكنها توضح النموذج الذي تطبقه إيطاليا في القطاع: ربط الأرض والبذور والآلات والري والرقمنة والتحويل والتكوين داخل مشروع واحد. كما يتضمن المشروع برامج لتكوين المهندسين والتقنيين الجزائريين بالتعاون مع مؤسسات البحث والجامعات.

وتأتي بعثة سبتمبر امتدادًا لمنندى الأعمال الجزائري-الإيطالي المنعقد في روما في 23 جويلية 2025، والذي جمع أكثر من 250 مؤسسة إيطالية و140 مؤسسة جزائرية، وشمل جلسات حول الزراعة المستدامة والصناعة المتقدمة والطاقة والاقتصاد الدائري والبنية التحتية والنقل. وانتهى المنندى بإبرام 25 اتفاقًا وقاهمًا تجاريًا بين مؤسسات البلدين، بحضور رئيس الجمهورية [عبد المجيد تبون](#) ورئيسة الوزراء الإيطالية جورجيا ميلوني. كما أدرجت الحكومة الإيطالية الجزائر ضمن الأسواق ذات الأولوية في خطة تنمية الصادرات، مع توسيع التعاون خارج الطاقة نحو الصناعات الزراعية والسيارات والصيدلة والاقتصاد الرقمي.

وحسب الدراسات تتمثل القيمة الاقتصادية للبعثة الحالية في توسيع قاعدة الموردين والشركاء حول مشروعات زراعية قائمة وبرامج جزائرية لزيادة إنتاج الحبوب والبقوليات والزيتون. وستحدد حصيلة المهمة بقيمة عقود المعدات والري والتخزين التي ستنبتق عن لقاءات الجزائر، ونسبة الخدمات التي ستنفذ محليًا، وحجم التكوين ونقل التكنولوجيا، وإمكانية إنشاء وحدات للتركيب وصناعة قطع الغيار بدل إبقاء العلاقة عند مستوى استيراد المعدات الجاهزة.



الاثنين 28 سبتمبر، 19:28 2026، أكرم مسعود

الجزائر ترفع التخزين إلى 9 ملايين طن.. سوق جديدة أمام التكنولوجيا الزراعية



49.45 مليون دولار بلغت قيمة **واردات الجزائر من الآلات** والتجهيزات الزراعية الإيطالية خلال **2025**، مقابل **34.43 مليون دولار** في **2024**، بزيادة قدرها **15.02 مليون دولار** ونمو سنوي يناهز **43.6%**، بالتزامن مع شروع **13 شركة** إيطالية في محادثات مباشرة مع نحو **90** متعاملاً جزائرياً للانتقال من توريد المعدات إلى الشراكات الإنتاجية والتصنيع والخدمات التقنية.

وحسب ما رصدته تادامسا نيوز في المعطيات التي عرضت، اليوم الاثنين 28 سبتمبر 2026، خلال اللقاء الاقتصادي الجزائري-الإيطالي حول المكننة والابتكار ورقمنة الزراعة، أصبحت السوق الجزائرية واحدة من الوجهات الأسرع نمواً أمام مصنعي المعدات الزراعية الإيطاليين، بينما تركّز المقاربة الجزائرية على ربط الطلب المتزايد بنقل التكنولوجيا، والإنتاج المشترك، والصيانة والتكوين وتوفير قطع الغيار. ونظمت وكالة التجارة الإيطالية «ICE» اللقاء بالتعاون مع اتحاد مصنعي الآلات الزراعية الإيطالي «FederUnacoma» ضمن بعثة تمتد يومي 28 و29 سبتمبر. وشمل اليوم الأول جلسة مؤسسية ولقاءات أعمال ثنائية، فيما حُصص اليوم الثاني لزيارات ميدانية إلى مستثمرات زراعية ومستوردين وموزعين للآلات والتجهيزات في منطقة الجزائر.

من جهته أكد مدير التعاون بوزارة الفلاحة، زهر الدين صالح، أن الجزائر تستهدف توسيع التعاون مع المؤسسات الإيطالية من اقتناء الآلات إلى إنجاز مشروعات إنتاجية مشتركة، في وقت تعمل فيه على رفع مردودية المحاصيل الاستراتيجية، وتقليص التبعية للواردات، وتطوير المكننة عبر مختلف مراحل الدورة الزراعية.

هذا وتكتسب هذه التحولات وزناً اقتصادياً مباشراً، إذ يمثل القطاع الزراعي نحو **14%** من الناتج المحلي الإجمالي، بقيمة إنتاج قدرت بـ **38.2** مليار دولار خلال **2024**، ويوفر أكثر من **2.7 مليون** منصب عمل موزعة على نحو **1.3 مليون** مستثمرة ومؤسسة زراعية. كما تغطي المنتجات الوطنية، وفق الأرقام المعروضة في اللقاء، قرابة **73%** من الاحتياجات الزراعية للبلاد. وعلى الرغم من اتساع القاعدة الإنتاجية، ما تزال المكننة غير كافية في مراحل تحضير التربة والبذر والمعالجة والحصاد والنقل والتخزين، إلى جانب استمرار الفاقد بعد الجني. وتبرز هذه الفجوات بصورة أوضح في الحبوب، إذ تزرع الجزائر سنوياً ما بين مليوني وثلاثة ملايين هكتار، بينما يبلغ متوسط المردودية نحو **17** قنطاراً للهكتار.

ولهذا تركّز خطة التحديث على الري الموفر للمياه، وميكنة الدورة الزراعية كاملة، والزراعة الدقيقة، واستخدام الطائرات المسييرة والاستشعار عن بعد والذكاء الاصطناعي. كما يشمل الطلب الجزائري أنظمة الري الذكي، ومعدات حماية المحاصيل وتربية المواشي، وتجهيزات الحبوب والكروم والأشجار المثمرة، وتقنيات تحويل زيت الزيتون والتبريد والتوضيب.



الجزائر تحول التكنولوجيا الإيطالية إلى إنتاج

ولا تعمل الجزائر على معالجة فجوة المعدات عبر الاستيراد المباشر وحده، إذ قدمت وزارة الفلاحة خلال اللقاء نموذج شركة "Agrodrive" العمومية المكلفة بإنشاء وإدارة حظيرة وطنية للآلات الزراعية. ويتيح النموذج للفلاحين والمستثمرين استخدام الجرارات والحاصدات والمعدات المتخصصة مقابل خدمة، بدل تحمل كلفة اقتنائها كاملة، خصوصًا بالنسبة إلى المستثمرات الصغيرة والمتوسطة أو الأنشطة الموسمية. وكانت "Agrodrive"، التابعة للمجمع العمومي "Agrodiv"، قد أعلنت خلال 2026 تدعيم الحظيرة الوطنية بـ1850 جرارًا و531 حاصدة، أي ما مجموعه 2381 آلة. ويمنح هذا النموذج فرصًا إضافية لعقود الصيانة وإدارة الأساطيل وتوفير قطع الغيار والتكوين، بالتوازي مع إمكان توطين تصنيع بعض المعدات والمكونات الأكثر طلبًا.

ويمتد الطلب كذلك إلى منشآت ما بعد الحصاد، إذ تستهدف الجزائر رفع قدرة تخزين الحبوب من نحو 4 ملايين طن حاليًا إلى 9 ملايين طن، بما يمثل إضافة قدرها 5 ملايين طن وزيادة بنسبة 125%. ويتضمن البرنامج إنجاز 36 صومعة استراتيجية بطاقة إجمالية تبلغ 3 ملايين طن، و350 مركز تخزين جوي بسعة 1.75 مليون طن، إضافة إلى 16 صومعة معدنية توفر 250 ألف طن. ودخلت أول صومعة معدنية الخدمة في أوت 2026، بينما يرتقب بدء تسليم الصوامع الاستراتيجية الـ36 خلال الربع الثاني من 2027.

وتجعل هذه الاستثمارات السوق الجزائرية مفتوحة أمام حلول متكاملة تشمل معدات الحصاد والجمع والتجفيف والفرز والمراقبة الرقمية والرطوبة والتبريد والتخزين، بدل اقتصار الطلب على الجرارات. كما يرفع البرنامج الحاجة إلى المؤسسات المحلية المختصة في التركيب والصيانة والهندسة المدنية والأنظمة الكهربائية والرقمية.

وتأتي قفزة واردات الآلات الزراعية ضمن نمو أوسع للصادرات الإيطالية من المعدات نحو الجزائر. فقد بلغت صادرات إيطاليا من الآلات والتجهيزات بمختلف أنواعها نحو 650 مليون يورو خلال النصف الأول من 2026، مرتفعة بـ52.6% على أساس سنوي، ومستحوذة على أكثر من 40% من إجمالي الصادرات الإيطالية إلى السوق الجزائرية. ولا يخص هذا الرقم القطاع الزراعي وحده، لكنه يعكس توسع الطلب الجزائري على وسائل الإنتاج والتجهيز الصناعي. أما في 2025، فقد بلغ إجمالي المبادلات التجارية بين الجزائر وإيطاليا نحو 14.9 مليار دولار، منها 10.84 مليارات دولار صادرات جزائرية و4.05 مليارات واردات من إيطاليا، ما منح الجزائر فائضًا تجاريًا يقدر بنحو 6.79 مليارات دولار.

13 شركة إيطالية و90 متعاملًا جزائريًا

وحافظت إيطاليا بذلك على موقعها أول عميل للجزائر وثاني مورد لها، غير أن المحروقات والمنتجات الطاقوية مثلت 96.7% من الصادرات الجزائرية نحو السوق الإيطالية. وفي الاتجاه المقابل، تركزت المبيعات الإيطالية في الآلات والمعدات والسلع الصناعية، ما يضع توسيع الصادرات الجزائرية غير النفطية، خصوصًا الأسمدة والحديد والصلب والمنتجات الزراعية، ضمن أولويات إعادة توازن المبادلات.

ويشكل مشروع مجموعة «BF Spa» في تيميمون النموذج الأكثر تقدمًا للانتقال من بيع المعدات إلى الاستثمار الإنتاجي المشترك. ويمتد المشروع على 36 ألف هكتار لإنتاج القمح والحبوب والبقوليات والمحاصيل الزيتية، إلى جانب إنشاء وحدات للتحويل وصوامع ومنشآت لوجستية. وتبلغ قيمة الاستثمار 420 مليون يورو، ضمن شراكة تجمع المجموعة الإيطالية والصندوق الوطني للاستثمار. بحصة 51% للطرف الإيطالي و49% للطرف الجزائري. كما ينتظر أن يوفر أكثر من 6700 منصب عمل، منها ما يزيد على 1560 منصبًا مباشرًا.

ودخل المشروع فعليًا مرحلة الإنتاج، بعدما أطلقت أول حملة حصاد للقمح على مساحة 1600 هكتار في ماي 2026، فيما تستعد «BF» لبدء موسم جديد لزراعة القمح خلال أكتوبر. ويستهدف القائمون عليه رفع المردودية تدريجيًا إلى قرابة 60 قنطارًا للهكتار، اعتمادًا على الري المحوري والمكننة والبذور والخبرة المكتسبة خلال الموسم الأول.

وتحدد هذه التجربة سقف المفاوضات مع الشركات الإيطالية الـ13؛ فالطلب الجزائري لا يقتصر على اقتناء آلات إضافية، بل يشمل إنشاء مشروعات تجمع المعدات والري والرقمنة والإنتاج والتحويل والتخزين، مع إدماج المؤسسات الجزائرية في التركيب والصيانة والتصنيع والتكوين.



تاريخ النشر : الإثنين 28 سبتمبر، 2026 13:18

زيارة مرتقبة لتبون إلى اليونان.. الغاز والزراعة يقودان أجندة اقتصادية جديدة



485.2 مليون دولار بلغت المبادلات التجارية بين الجزائر واليونان خلال 2025، بالتزامن مع ارتفاع الصادرات اليونانية إلى السوق الجزائرية بـ 62.9%. وهي قاعدة اقتصادية تسعى أثينا والجزائر إلى توسيعها عبر منتدى للأعمال، وخط جوي مباشر، وشراكات جديدة في الغاز والزراعة والنقل البحري، بينما تلقى رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون دعوة لزيارة أثينا وإلقاء كلمة أمام البرلمان اليوناني.

وحسب ما رصدته تادامسا نيوز في تفاصيل زيارة رئيس البرلمان اليوناني نيكيتاس كاكلمانيس إلى الجزائر، رحب الرئيس تبون بالدعوة التي وجهها إليه المسؤول اليوناني للقيام بزيارة رسمية مستقبلية إلى أثينا ومخاطبة الجلسة العامة للبرلمان.

وجاءت الدعوة خلال استقبال رئيس الجمهورية لكاكلمانيس والوفد المرافق له يوم 27 سبتمبر، ضمن زيارة رسمية امتدت من 25 إلى 28 سبتمبر، وشملت لقاءات مع رئاسة مجلس الأمة والمجلس الشعبي الوطني ووزراء المحروقات والصحة والداخلية والعلاقات مع البرلمان. وكان البرلمان اليوناني قد وضع الطاقة وتوسيع التعاون القطاعي في صدارة برنامج الزيارة.

دعوة ترفع التعاون إلى المستوى الرئاسي

تفيد التفاصيل التي أوردتها الصحافة اليونانية بأن الرئيس تبون أبدى دعمه لتنظيم منتدى أعمال جزائري-يوناني مخصص لجذب الشركات والاستثمارات اليونانية إلى الجزائر، بالتوازي مع الاستفادة من الخبرة اليونانية في الزراعة واستكمال إجراءات فتح خط جوي مباشر بين الجزائر العاصمة وأثينا قبل نهاية 2026.

كما رحب بالدعوة لإلقاء خطاب أمام النواب اليونانيين خلال زيارة رسمية إلى أثينا، بما يمنح أي انتقال رئاسي محتمل إطاراً سياسياً لرفع مستوى الاتفاقات الاقتصادية والقطاعية. ولم تعلن الرئاسة الجزائرية، إلى غاية 28 سبتمبر، تاريخ الزيارة أو برنامجها النهائي؛ لذلك تبقى الدعوة مؤكدة، بينما يخضع موعدها للتنسيق الرسمي بين البلدين.

أما الخط الجوي المباشر، فيرتبط بثلاثة أسواق هي سفر رجال الأعمال والسياحة والشحن الجوي. كما سيختصر زمن التنقل مقارنة بالرحلات غير المباشرة، ويدعم منتدى الأعمال المرتقب إذا انتقل من المقترح السياسي إلى برنامج دوري يجمع الشركات والمستثمرين والمؤسسات المالية.

485 مليون دولار.. تجارة قابلة للتوسيع

بلغت صادرات اليونان إلى الجزائر نحو 268.69 مليون دولار خلال 2025، مقابل واردات بقيمة 216.51 مليون دولار، وفق بيانات التجارة الدولية للأمم المتحدة، لترتفع المبادلات الإجمالية إلى قرابة 485.2 مليون دولار، مع فائض بنحو 52.2 مليون دولار لصالح اليونان. وفي المقابل، تؤكد بيانات Enterprise Greece المستندة إلى الأرقام الأولية لهيئة الإحصاء اليونانية أن الصادرات نحو الجزائر قفزت بـ62.9% خلال 2025، لتكون السوق الجزائرية ضمن الوجهات التي سجلت فيها المبيعات اليونانية نموًا تجاوز 30%.

وتُظهر بنية هذه التجارة أن منتجات الوقود والزيوت والمشتقات بلغت نحو 165.9 مليون دولار من الصادرات اليونانية إلى الجزائر، أي ما يعادل قرابة 61.7% من إجماليها. غير أن جدول المباحثات الجديد يتجه إلى توسيع المبادلات نحو الاستثمار الزراعي، والمعدات، والنقل، والسياحة والخدمات، بدل استمرار التركيز في عدد محدود من السلع.

وفي الزراعة، طلب الرئيس تبون الاستفادة من الخبرة اليونانية، ما يفتح مسارًا للشراكات في تقنيات الإنتاج، والري، وزراعة الأشجار، والتحويل الغذائي والتخزين. وتنسجم هذه الأولويات مع توجه الجزائر نحو رفع المردودية وتطوير الزراعة الصحراوية وتقليص فاتورة الواردات، بينما تحتاج المرحلة المقبلة إلى تحديد الشركات والمشروعات وآليات التمويل ونسب الإدماج المحلي.

الغاز والموانئ في صدارة الملفات

يشكل الغاز القاعدة الأكثر رسوخًا في العلاقات الاقتصادية بين البلدين. فقد بدأت الشراكة التجارية بين سوناطراك ومجمع DEPA اليوناني عام 2000، وتؤكد الشركة اليونانية أنها تستورد الغاز الطبيعي المسال الجزائري منذ أكثر من 25 سنة ضمن علاقات توريد طويلة الأجل. وتصل الشحنات الجزائرية إلى محطة ريفيثوسا للتخزين وإعادة التغويز قبل ضخها في السوق اليونانية.

وخلال لقائه كاكلمانيس في 28 سبتمبر، طرح وزير الدولة وزير المحروقات محمد عرقاب توسيع المبادلات في النفط الخام والمنتجات البترولية والغاز الطبيعي المسال، إلى جانب دخول الشركات اليونانية في البحث والاستكشاف والإنتاج وتطوير احتياطي الغاز. كما دعت الجزائر إلى شراكات في التصنيع المحلي للمعدات الموجهة لصناعة النفط والغاز، وخفض انبعاثات الميثان وتقليص البصمة الكربونية. وبذلك ينتقل الملف من علاقة مورد-مشتري إلى إمكانية إشراك المؤسسات اليونانية في الإنتاج والخدمات الصناعية والتجهيزات داخل الجزائر.

أما النقل البحري، فيحمل وزنًا أكبر بالنظر إلى امتلاك اليونان أحد أضخم الأساطيل التجارية عالميًا. ووفق اتحاد ملاك السفن اليونانيين، يضم الأسطول المملوك لمصالح يونانية قرابة 5800 سفينة ويستحوذ على أكثر من 19% من الحمولة البحرية العالمية، ما يمنح التعاون مع الجزائر مجالًا عمليًا في نقل الطاقة والبضائع والخدمات المينائية واللوجستية. ويدعم مذكرة التعاون الموقعة بين مجلس الأمة والبرلمان اليوناني هذا المسار مؤسسيًا، خصوصًا مع الاتفاق على تنشيط مجموعتي الصداقة البرلمانية وتشجيع الحكومتين على متابعة الملفات الاقتصادية.

وحسب الصحافة اليونانية تتركز الأجندة الجزائرية-اليونانية المقبلة في أربعة استحقاقات قابلة للقياس: تحديد موعد الزيارة الرئاسية، إطلاق منتدى الأعمال، إنهاء إجراءات الخط الجوي قبل نهاية 2026، وتحويل محادثات الطاقة والزراعة والنقل البحري إلى عقود استثمار وتوريد وتصنيع محلي.

لتنويع زراعة محاصيل استراتيجية.. مدير "بونفيس فيرارزي" الجزائري:

وتيرة جيدة لمشروع تميمون لإنتاج الحبوب والبقوليات

بونفيس فيرارزي "بالشراكة مع الصندوق الوطني للاستثمار، تركز على تنفيذ الحملة الثانية وعمليات الحفر والتهيئة الفنية للتكيف مع البيئة اللوجستية للجنوب، حيث تسير الأمور بوتيرة "جيدة" كما قال، مع تسخير كفاءات ومهندسين زراعيين جزائريين يشكلون الأغلبية الساحقة من الطاقم الميداني والإداري للمشروع.

وأوضح المتحدث، أن هذا الاستثمار الممتد على مساحات شاسعة بولاية تميمون، يهدف إلى زراعة محاصيل استراتيجية متنوعة تضم القمح الصلب واللين، إلى جانب البقوليات كالعدس والحمص والفاصوليا، مشيرا إلى أن تقييم مثل هذه المشاريع الضخمة يحتاج مدة زمنية لا تقل عن ثلاث سنوات لضمان المردودية وتكامل المراحل اللوجستية والزراعية.

بدورها أكدت سفيرة إيطاليا بالجزائر أليساندرا شيافو، استعداد إيطاليا لمرافقة الجزائر في مجال تطوير الفلاحة العصرية من خلال تقديم خبرة وتقنيات رقمية يمكن لها أن تقدم مساهمة ملموسة ضمن استراتيجية تحقيق السيادة الغذائية.

وأضافت السفيرة، أن الجزائر وإيطاليا يملكان العديد من نقاط التكامل في القطاع الفلاحي، معبرة عن طموح بلدها في جعل هذه النقاط المتكاملة رافعة حقيقية للتعاون، من خلال مرافقة أولويات التنمية في الجزائر، مع تقديم فرص شراكة جديدة للشركات الإيطالية.

وأوضحت أن الاستثمارات التي تهدف إلى زيادة الإنتاج الفلاحي وتوسيع المساحات المزروعة بالجزائر خاصة في جنوب البلاد، تبين أن الجزائر انطلقت فعلا في مرحلة من التحول الكامل لقطاعها الفلاحي.

وأبرزت السفيرة، أن حضور 13 شركة إيطالية إلى الجزائر منتصف شهر أكتوبر المقبل، تنشط في هذه المجالات المختلفة، يشهد على الاهتمام الملموس للشركات الإيطالية بالسوق الجزائرية، وعلى إرادتها في المساهمة في مسار عصرة القطاع الفلاحي، كما أشارت السفيرة، إلى أن مشروع تميمون يشكل تأكيدا مستقبليا لهذه الديناميكية التي تعرفها العلاقات الاقتصادية واهتمام إيطاليا بالسوق الجزائرية.

زولا سومر



إيطاليا مستعدة
لمرافقة الجزائر
في تحقيق
السيادة الغذائية

«السفيرة شيافو»

أكد المدير العام لمجمع "بونفيس فيرارزي" بالجزائر، الطرف الإيطالي لمشروع تميمون، السيد برونو سانتوري، أن استيراد التجهيزات والآلات الزراعية من إيطاليا يتجاوز مجرد اقتناء العتاد ليشمل نظاما متكاملا يتضمن الصيانة، توفير قطع الغيار، والتحكم التقني، وذلك لضمان نجاح الاستصلاح الزراعي في المناخ الصحراوي، مشيرا إلى أن تكوين اليد العاملة سيبقى مستمرا باعتبار أن هذه الآلات المستوردة لن تكون مجرد قطع تستورد بل هي نظام متكامل لتطوير المشروع.

أكد سانتوري، خلال اللقاء الذي نظمته وكالة التجارة الإيطالية في الجزائر، بمناسبة زيارة بعثة مقاولاتية إيطالية مكونة من 13 شركة، حول موضوع "المكننة والفلاحة الرقمية" أمس، أن الجهود الميدانية حاليا بالنسبة لمشروع تميمون لإنتاج الحبوب والبقوليات والتصنيع الغذائي المنفذ من طرف المجمع الإيطالي

الأسواق ، الأعمال و الاقتصاد الزراعي

التمور الجزائرية تصدر إفريقيا بالحجم

185 ألف طن و184 مليون دولار للجزائر في 2025

احتلت الجزائر المرتبة الأولى إفريقيا في صادرات التمور من حيث الحجم، بعدما صدرت نحو 185 ألف طن إلى الأسواق الدولية سنة 2025، محققة مداخيل ناهزت 184 مليون دولار، وفق بيانات منصة "تريد ماب" التي أوردتها وكالة "إيكوفين" في تصنيفها لأكبر المصدرين الأفارقة.



حفيظ صواليلى

● تؤكد هذه المعطيات أن الجزائر، التي تمتلك قاعدة إنتاجية ضخمة في واحات الجنوب، لا تزال في مقدمة موردي التمور في القارة من حيث الكميات الموجهة للتصدير.

في المقابل، صدرت تونس نحو 147 ألف طن من التمور سنة 2025، أي أقل من الجزائر بنحو 38 ألف طن، لكن مداخيلها بلغت 347 مليون دولار. ويرجع هذا الفارق أساسا إلى متوسط قيمة الصادرات، فحسب "تريد ماب"، يبلغ سعر الطن من التمور التونسية نحو 2.400 دولار، مقابل 993 دولارا فقط للتمور الجزائرية المصدرة. وبهذا المعيار، تمثل تونس نحو 13٪ من الصادرات العالمية للتمور من حيث القيمة وتحتل المرتبة الأولى إفريقيا في هذا المؤشر.

إنتاج ضخم وسوق محلية تستوعب الأغلبية
من جهة أخرى، تشير بيانات منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة "فاو" إلى أن الجزائر أنتجت نحو 1.34 مليون طن من التمور سنة 2024، على مساحة محصودة تناهز 176 ألف هكتار. وتتركز هذه الثروة أساسا في واحات بسكرة والوادي وورقلة، حيث تحتل "دقلة نور" مكانة بارزة، خاصة في بسكرة وورقلة.

لكن الفارق بين حجم الإنتاج وحجم الصادرات يكشف أن الجزء الأكبر من التمور الجزائرية يوجه إلى السوق الوطنية. وبحساب تقريبي، فإن ما يعادل 14٪ فقط من الإنتاج الجزائري يتم تصديره، ما يعني أن رهان الجزائر التجاري لا يتعلق بزيادة الإنتاج فقط، بل ببناء سلاسل تصدير ودعم اللوجستيك نحو الأسواق الخارجية.

حققت منها حوالي 26 مليون دولار. وتتميز بمتوسط قيمة تصديرية مرتفع يبلغ نحو 4.100 دولار للطن، وهو أعلى من متوسط القيمة لدى الدول الأربع الأخرى في التصنيف. وبهذا، يظهر أن جنوب إفريقيا، رغم محدودية حجمها مقارنة بالجزائر وتونس، تتجح في بيع كميات أقل بسعر أعلى.

يأتي هذا التصنيف في وقت يسعى منتجون أفارقة جدد إلى تعزيز حضورهم في سوق التمور الدولية. فقد أعلنت إثيوبيا في 18 سبتمبر خطة لتطوير القطاع على مدى عشر سنوات، تتضمن توسيع المساحات المخصصة للنخيل لتصل إلى 25 ألف هكتار، مقابل نحو 6 آلاف هكتار حاليا. وتستهدف أديس أبابا أن تصبح مصدرا صافيا للتمور، وهو توجه قد يزيد المنافسة في القارة خلال السنوات المقبلة، خاصة في الأسواق الآسيوية والأوروبية والشرق أوسطية.

ح.ص

في المرتبة الثالثة إفريقيا، صدرت مصر نحو 39 ألف طن من التمور سنة 2025، بقيمة 147 مليون دولار. لكن المفارقة أن مصر تمتلك أكبر إنتاج للتمور في القارة، إذ تقدر "فاو" محصولها بنحو 1.75 مليون طن سنة 2024.

وتتوزع مناطق الإنتاج المصرية أساسا على واحات الوادي الجديد وسيوة والبحرية ومناطق مروية أخرى، مع ملاحظة أن الفارق بين الإنتاج الضخم والصادرات المحدودة يعكس ثقل السوق المحلية في تسويق التمور المصرية.

وجاءت ليبيا في المرتبة الرابعة بنحو 16 ألف طن مصدرة سنة 2025، بقيمة 25 مليون دولار. وقد أنتجت البلاد نحو 187 ألف طن سنة 2024، على مساحة محصودة تبلغ 34.578 هكتار، تتركز في الواحات والمناطق الجافة الملائمة لزراعة النخيل.

أما جنوب إفريقيا، فقد أكملت قائمة الخمسة الكبار بنحو 6.200 طن مصدرة سنة 2025،

بعد بلوغها رقم أعمال يتجاوز 200 مليار سنويا تعاونية "الأنفال" بسطيف نموذج واعد لربط الفلاح بالمستهلك



بعد تريعتها على عرش إنتاج الحليب ومشتقاته وطنيا، وبعد تحقيقها لأرقام إيجابية استثنائية في جمع وتوزيع الحليب وتحقيق الاكتفاء الذاتي مع تحويل ولاية سطيف إلى قطب حقيقي لإنتاج الحليب بأنواعه، إضافة إلى تسجيل أرباح سنوية جيدة، تنقلت "الخبر" إلى مقر التعاونية الفلاحية العمومية "الأنفال" الواقعة ببلدية قجال جنوب ولاية سطيف، من أجل نقل هذا النموذج الفلاحي الواعد ومحاولة تسليط الضوء على نقاط القوة والنجاح التي اعتمدها القائمون عليها.

ع. ضيفي

● أكد مدير التعاونية الفلاحية "الأنفال"، السيد مراد العبد، في حديث لـ "الخبر" بمقر التعاونية، بأن الأمر لم يكن سهلا على الإطلاق، فلا يمكن أن تتحول بين عشية وضحاها إلى أكبر حوض لإنتاج حليب البقر على المستوى الوطني.

فهذه التعاونية التي تأسست سنة 1986 وعرفت إصلاحات متعددة منذ سنة 1999 جعلها تتجه للطابع الخاص، كانت فيما مضى لا تستقبل سوى 300 لتر من الحليب يوميا في سنة 2000، في حين تستقبل حاليا أكثر من 60 ألف لتر يوميا عبر 33 محترفا في جمع الحليب يقومون بجلبه مباشرة من المربي نحو المصنع في كل يوم.

ويعتبر هذا الرقم كبيراً مقارنة بإمكانيات التعاونية التي رفعت التحدي إلى درجة عالية مكنتها من احتلال الريادة في العديد من المجالات، وتعويض النقص الحاصل سابقاً في سوق الحليب المحلي وخاصة المدعم منه والمسقف بسعر 25 دج للكيس الواحد.

وأضاف مدير التعاونية بأن علامة "أنفال" صارت لها مكانة في السوق المحلي، فرغم الصعوبات التي اعترضتها نتيجة الأزمة الاقتصادية العالمية، وارتفاع أسعار مواد تغذية الأنعام وكذا شح الأمطار في بعض المواسم على المستوى المحلي، إلا أنها حافظت على توازناتها المالية والاقتصادية بفضل التسيير الرشيد ورأس المال البشري المكون لتربية التعاونية، حيث نجد علاقة قوية تربط عمال التعاونية بمؤسساتهم.

وفي نفس السياق أكد مدير التعاونية بأن مخرجات اجتماع مجلس الوزراء الأخير في شقها المتعلق بقطاع الفلاحة، كلها مؤشرات على أن المرحلة المقبلة ستكون مرحلة إعادة بناء أدوات الدولة في خدمة فلاح أكثر نجاعة ومرونة وإنتاجية.

سريانة بباتنة

الأساسي للحليب. وفي هذا السياق، يقول مدير مركب الأنفال بأن الاستقرار في التسيير، وحرص الطاقم الإداري على الرقي بالمؤسسة مكن من تحقيق نتائج مالية هامة، أين تجاوزت الحصيلة السنوية لرقم الأعمال الـ 200 مليار سنتيم مع تحقيق أرباح سنوية ثابتة تتعدى الثلاثة ملايين سنويا يستفيد منها 100 عامل دائم يتلقون كتلة أجور ثابتة تقارب المليار سنتيم، وتحرص المصلحة على دعم السوق المحلي بمادة الحليب المستر المدعم بأكثر من خمسة آلاف لتر يوميا، في حين يتم ضخ أكثر من أربعين ألف لتر يوميا من حليب البقر الذي لقي إقبالا كبيرا من طرف المستهلكين.

نظام محكم للإنتاج من الفلاح نحو المصنع

كما أشار محدثنا إلى أن السر يكمن في ضمان خط إنتاج محكم عبر سلسلة تتطوّر من الفلاح نحو المربي، ثم جامعي الحليب، ثم المصنع، وهي نقطة القوة الحقيقية التي جعلت الفلاح يطمن وهو يقوم بزراع حقله أو تربية أبقاره. وتتكفل التعاونية بكل الإنتاج المتوفر دون تردد، زيادة على أن تعاونية الأنفال صارت ملاذا آمنا للفلاحين الذين يريدون الاستثمار، حيث تكون الضامن المالي بينها وبين المؤسسات المالية لتزويد الفلاح بالأبقار الحلوب، فيما يقوم الفلاح بتسديد ديونه عبر توريد الحليب إلى المصنع إلى غاية انتهاء قرضه المالي، فيصبح حرا من أي التزام مالي.

وقد جعلت هذه التسهيلات عدد الفلاحين الذين يوردون الحليب إلى التعاونية أكثر من 650 مربي للأبقار يضمّنون وصول الحليب عبر 5800 بقرة حلوب، بل وتقوم التعاونية كذلك بجلب مادة النخالة من مختلف المصالح العمومية وتوزعها على الفلاحين حسب القانون، بحكم الثقة الكبيرة التي وضعتها المصالح الفلاحية في هيكلها الإداري لمنع أي تلاعب بهذه المادة الحساسة.

وقد حقق قطاع الفلاحة الجزائري، خلال السنوات الأخيرة، تطورا ملحوظا، في عدد من الشعب الزراعية، ومنها شعبة الحليب التي بدأت في تقليص فاتورة الاستيراد وتعويض حليب البويرة المجفف في السوق الوطني، والتحدي اليوم لم يعد يتمثل في زيادة الإنتاج فقط، وإنما في كيفية إدارة هذا الكم الضخم من المنتج المحلي للحليب.

وفي هذا السياق، قال مدير التعاونية أيضا أن الدولة تعكف على تحديد كفاءات جديدة لإنشاء التعاونيات الفلاحية وتنظيمها وسيرها، وهو نص يقدم باعتباره خطوة نحو عصريّة الإطار القانوني والتنظيمي للتعاونيات الفلاحية في الجزائر، باعتبار التعاونية ليست "جمعية فلاحين" بالمعنى الاجتماعي، بل أداة اقتصادية إذا ضبّطت قواعدها يمكن أن تتحول إلى ذراع إنتاج وتجميع وتسويق وتمويل مصغر وتفاوض جماعي، أي إلى بنية تخفف هشاشة الفلاح الفردي في السوق.

لذلك ربط النص هدفه بتعزيز دور التعاونيات في التنمية الفلاحية والأمن الغذائي وترقية الاستثمار الريفي لا يبدو مجرد صياغة بروتوكولية، بل محاولة لرفع التعاونية من الهامش إلى قلب السياسة العمومية، مع اعتماد "نظام التسجيل بدل نظام الاعتماد".

ويعني مبسط هو الانتقال من علاقة تقوم على "ترخيص مسبق" إلى علاقة تقوم على "تقيد قانوني" يفترض أن يكون أسرع وأوضح، خصوصا في الأرياف حيث الوقت والقدرة على التنقل والملفات عوامل قاتلة للمشاريع الصغيرة.

رقم أعمال يتجاوز 200 مليار وفوائد تصل إلى ثلاثة ملايين سنويا

تشتهر التعاونية بمصنعها لإنتاج الحليب ومشتقاته المعروف بالعلامة التجارية "أنفال"، بقدرة إنتاج تصل إلى 50 ألف لتر طازج من الحليب يوميا، وقد ترتفع هذه الكمية في فصل الربيع مع توفر العلف الطبيعي للأبقار التي تبقى المصدر

الغابات والتنمية الريفية

سريانة بباتنة معاناة مستمرة مع المسالك الريضية المتدهورة وغياب المياه

● يعيش سكان منطقة لقناطر بلدية سريانة، في ولاية باتنة، على وقع جملة من النقائص التي أثرت بشكل مباشر على ظروفهم المعيشية، في ظل غياب التهيئة المناسبة للمسالك الريضية ومشاكل التزود بالمياه، حسب ما يؤكد السكان. وأوضح الأهالي أن وضعية المسالك الريضية زادت من عزلتهم وصعبت تنقل الأشخاص والمركبات، خاصة في الظروف المناخية الصعبة، مطالبين ببرمجة عمليات لتهيئة وفتح المسالك بما يسمح بذك العزلة عن المنطقة وتحسين ظروف التنقل. كما يطرح السكان انشغالا آخر يتعلق بغياب أو صعوبة التزود بالمياه، مؤكدين أن هذه المادة الحيوية أصبحت مصدر معاناة يومية للعائلات، في ظل الحاجة الملحة إلى إيجاد حل مستدام للمشكل. ويناشد سكان لقناطر السلطات المحلية والولائية والمصالح المعنية، التدخل العاجل لمعالجة وضعية المنطقة ميدانيا، والتكفل بتهيئة المسالك الريضية وتحسين التزود بالمياه، بما يضمن للسكان ظروف عيش أفضل ويضع حدا لمعاناتهم. ن. مسلاتي

الأخبار الجوهرية

الغلاية

ديزاد

ص 02

نزرع اليوم لنحصد غداً

خبير يؤكد أهمية المسار التقني ودور الزراعات الواسعة في تحسين مردودية الحبوب

البذور المعتمدة في قلب معركة رفع الإنتاج

تتجه الجزائر إلى تعزيز قدراتها في مجال إنتاج الحبوب، في ظل الحاجة إلى رفع المردودية وتحسين استغلال الموارد الزراعية، وهو ما يجعل تطوير التقنيات الزراعية واعتماد بذور ذات جودة من بين المحاور الأساسية للنهوض بشعبة الحبوب والزراعات الواسعة.



رضوان د.

في منظومة الإرشاد ونقل المعارف والتقنيات إلى المنتجين، كما سبق للمعهد التقني للزراعات الواسعة أن نشر مداخلة للواحد حول المسار التقني لشعبة الحبوب، ما يعكس أهمية الجانب التقني في معالجة تحديات الإنتاج وتحسين الممارسات الزراعية. ويؤكد تطوير شعبة الحبوب أن البذور ليست سوى حلقة ضمن سلسلة إنتاج متكاملة. فحتى أفضل الأصناف يمكن ألا تحقق إمكاناتها الوراثية إذا زرعت في ظروف غير مناسبة أو لم تحظ بالتسميد والري والمكافحة والخدمة الزراعية الملائمة. وبالمقابل، فإن تحسين المادة النباتية، إلى جانب تطبيق المسار التقني المناسب، يمكن أن يساهم في تحقيق مردودية أكثر استقراراً، خصوصاً عندما يتم اختيار الأصناف وفق طبيعة المنطقة وخصائص التربة والظروف المناخية. ولا ينفصل تطوير الحبوب عن ملف الأمن الغذائي، باعتبارها من أهم المحاصيل الاستراتيجية التي ترتبط بالخبز والسميد والأعلاف وعدد من المنتجات الغذائية. ومن ثم، فإن رفع المردودية وتحسين جودة الإنتاج وتقليل الخسائر بعد الحصاد تمثل جميعها مكونات مترابطة في مسار تعزيز الأمن الغذائي. كما أن تطوير إنتاج البذور محلياً وتحسين منظومة اعتمادها وتوزيعها يمكن أن يساهم في تقليص الفجوة بين نتائج البحث والتجارب الزراعية من جهة، واحتياجات الفلاحين في الميدان من جهة أخرى. ويضع هذا المسار شعبة الحبوب أمام تحدٍ مزدوج: زيادة الإنتاج من جهة، وتحسين كفاءة استخدام الأرض والمياه والمدخلات من جهة أخرى.

وفي هذا السياق، تناول نصر الدين الواحدي، مدير المزرعة التجريبية وإنتاج البذور بسطيف، خلال مداخلة على قناة "البلا"، عددًا من القضايا المرتبطة بمستقبل إنتاج الحبوب، مركزًا على أهمية البذور المعتمدة ودورها في تحسين المردود، إلى جانب دعم الزراعات الواسعة وتعزيز مساهمتها في الأمن الغذائي الوطني. ويشكل اختيار البذور أحد العناصر الأساسية في المسار التقني لإنتاج الحبوب، إذ لا تتوقف المردودية على خصوبة الأرض أو كمية الأمطار والأسمدة وحدها، وإنما تتأثر أيضًا بالصنف المزروع ومدى ملاءمته للظروف المناخية والتربة ونظام الإنتاج المعتمد. وتوفر البذور المعتمدة ضمانات مرتبطة بالهوية الصنفية والجودة، كما تسمح للفلاح بالاعتماد على مادة نباتية تخضع لمسار إنتاج ومراقبة قبل طرحها للاستعمال الزراعي. ويكتسب هذا الجانب أهمية أكبر في المناطق التي تتعرض لتقلبات مناخية، حيث يصبح اختيار الأصناف الملائمة للبيئة المحلية جزءًا من استراتيجية تقليل المخاطر وتحسين استقرار الإنتاج. وتحظى ولاية سطيف بمكانة مهمة في منظومة إنتاج الحبوب والزراعات الواسعة، كما ارتبط اسم نصر الدين الواحدي منذ سنوات بالبحث والتكوين والإرشاد في هذا المجال. وكان الواحدي قد تناول في دراسة أكاديمية دور الإرشاد الفلاحي في تنمية شعبة الحبوب بولاية سطيف، مع التركيز على العلاقة بين مختلف الفاعلين





الاثنين 28 سبتمبر 2026 12:02

قسنطينة

افتتاح الطبعة السابعة للملتقى الوطني لتطوير الحبوب الشتوية

قسنطينة- افتتحت، اليوم الاثنين، بدار الثقافة "مالك حداد" بقسنطينة، فعاليات الطبعة السابعة للملتقى الوطني لتطوير الحبوب الشتوية، بمشاركة واسعة لمختلف الفاعلين في المنظومة الفلاحية.

وحسب رئيس الغرفة الفلاحية لولاية قسنطينة، مهدي دالي فان هذا الملتقى المنظم من قبل ذات الغرفة برعاية وزير الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، يدوم يومين، يتم خلالهما تناول عديد المواضيع ذات الصلة بتطوير الحبوب الشتوية كما ينظم بالمناسبة معرض للمتعاملين في المجال الفلاحي على المستوى الوطني.

وأعتبر السيد دالي بالمناسبة أن الملتقى الذي يحمل اسم رئيس الغرفة الفلاحية لقسنطينة السابق، الراحل الحاج محمود بن البجاوي، يمثل "فضاء يجمع المنتجين والفلاحين والباحثين والخبراء والمؤسسات الاقتصادية والهيئات العمومية، بهدف تبادل الخبرات واستعراض أحدث التقنيات الكفيلة بتطوير شعبة الحبوب الشتوية كما ونوعا."

وأوضح أن تنظيم اللقاء يندرج ضمن الاستراتيجية الوطنية لتطوير شعبة الحبوب وتعزيز الأمن الغذائي كما يهدف إلى إبراز جهود المنتجين والفلاحين ومختلف الفاعلين، وتسلط الضوء على الحلول العملية والابتكارات التي يقدمها البحث العلمي والشركاء الاقتصاديون في مجال إنتاج الحبوب الشتوية ورفع الإنتاجية وتحسين المردودية، دعما للجهود الوطنية الرامية إلى تعزيز الأمن الغذائي.

و سيشهد الملتقى تقديم العديد من المداخلات على غرار "مشروع قطع البرهنة التوضيحية لشعبة الحبوب الشتوية والبقوليات" وأخرى بعنوان "المكنة الزراعية طرق تقليص الخسائر عند عملية الحصاد" إلى جانب مداخلات تتناول "التحكم في عملية البذر" و "الأسمدة الحيوية والمنشطات البيولوجية حلول مبتكرة لرفع مردودية الحبوب والبقول الجافة.

ويشارك في الملتقى نحو 30 عارضا يقدمون حلولاً وتجهيزات وخدمات فلاحية إلى جانب عرض تجارب مبتكرة ومشاريع رائدة وتنظيم مداخلات علمية تتناول مختلف الجوانب المرتبطة بشعبة الحبوب الشتوية وسبل تطوير إنتاجها.

الصفحة: 09



تتوزع أساسا بين القمح الصلب والشعير

توقع بذر 14.560 هكتارا من الحبوب بأفلو والأغواط

ويخصص الوسائل المادية المسخرة، يعتمد معظم الفلاحين على الجرارات ولواحقها في عمليات الحرث وتحضير الأراضي، فيما تتوفر تعاونية الحبوب والبقول الجافة على ستة محارث و20 آلة بذر، للمساهمة في مرافقة الفلاحين وإنجاح عمليات الحرث والبذر. تندرج هذه التحضيرات ضمن المساعي الرامية إلى توفير الظروف الملائمة لإنجاح حملة الحرث والبذر للموسم الفلاحي الجديد، من خلال ضمان توفر البذور والأسمدة والوسائل المادية الضرورية للعملية.

ق-ج

الإنتاج والدعم التقني بالمديرية، أن التحضيرات متواصلة لتوفير الظروف الملائمة لانطلاق الحملة، من خلال توفير المدخلات الفلاحية والوسائل الضرورية ومرافقة منتجي الحبوب.

29 ألف قنطار من بذور القمح الصلب
في هذا السياق، تتوفر تعاونية الحبوب والبقول الجافة على كمية تقدر بـ 29 ألف قنطار من بذور القمح الصلب، إلى جانب 4.000 قنطار من أسمدة العمق كحصة أولى، في انتظار وصول حصص أخرى لتلبية احتياجات الفلاحين خلال الحملة.

● تتواصل بولاية الأغواط التحضيرات لانطلاق حملة الحرث والبذر للموسم الفلاحي 2026 - 2027، المرتقب أن تشمل مساحة إجمالية تقدر بـ 14.560 هكتارا من مختلف أنواع الحبوب، على أن تنطلق الحملة رسميا في الفاتح أكتوبر المقبل. وتتوزع المساحة المتوقعة بذورها، حسب مصالح مديرية المصالح الفلاحية لولاية الأغواط، على 7.550 هكتارا من القمح الصلب و6.540 هكتارا من الشعير، إلى جانب 210 هكتارات من القمح اللين و250 هكتارا من الخرمال و10 هكتارات من التريتكال. وأكدت لطيفة بن قطاس، من مصلحة تنظيم



قسنطينة تجمع الفاعلين لتطوير الحبوب الشتوية تقليل خسائر الحصاد والحلول البيولوجية في صلب النقاش

الشتوية والبقوليات في نقل نتائج التجارب إلى الحقول، وتمكين الفلاحين من معاينة التقنيات والممارسات الحديثة بصورة مباشرة، بما يساهم في تقريب البحث من الميدان، وتوسيع الاستفادة من النتائج التطبيقية. كما تم التطرق لاعتماد بروتوكول مواقع البرهنة التوضيحية للموسم الفلاحي 2026 - 2027 لفائدة الغرف الفلاحية الولائية المنخرطة في البرنامج، مع برمجة ورشات تكوينية لفائدة الفلاحين المشاركين.

الحصاد والدرس والتحكم في الآلات لتقليل الخسائر

من جهتها، تناولت الأستاذة فديرة إلهام، الباحثة بالمدرسة الوطنية العليا للفلاحة بالحراش، موضوع "طرق تقليل الخسائر عند عملية الحصاد والدرس"، مركزة على أهمية التحكم في هذه المرحلة من المسار الإنتاجي، بالنظر إلى تأثير الخسائر المسجلة خلالها، على الكمية النهائية للمحصول. كما تطرق المهندس بن الجعاوي خالد، عضو المجلس الوطني للغرفة الفلاحية، لمحور "ضبط الآلات وتقليل الخسائر"، بما يبرز أهمية ملائمة وضبط العتاد المستعمل أثناء عمليات الحصاد والدرس؛ للحد من الفاقد، والحفاظ على الإنتاج المحقق في الحقل.

حلول بيولوجية لتحسين مردودية الحبوب

وفي محور آخر، قدمت الأستاذة وسيمية توقرت من المعهد الوطني للبحث الزراعي، مداخلة حول "الأسمدة الحيوية والمنشطات البيولوجية: حلول مبتكرة لرفع مردودية الحبوب والبقول الجافة"، مستعرضة أهمية الحلول البيولوجية في دعم إنتاج هذه المحاصيل. كما ناقش المشاركون دور صحة التربة في تعزيز إنتاج الحبوب أمام التغيرات المناخية وتحسين المادة العضوية، بما يسلم الضوء على العلاقة بين خصوبة التربة، واستدامة الإنتاج، وقدرة المحاصيل على الحفاظ على مردودية أفضل في ظل الظروف المناخية المتغيرة.

وتناول البرنامج أيضا محاور أخرى، منها التحكم في عملية البذر، والتعاونيات الفلاحية وشروط بناء تعاون مستدام وفعال لخدمة الفلاحين وتحقيق التنمية الزراعية، إلى جانب برمجة ورشات تكوينية لفائدة المشاركين، وبذلك جمع الملتقى بين التجارب الميدانية والبحث العلمي والتكوين والحلول التقنية، مع التركيز على تطوير مختلف مراحل إنتاج الحبوب؛ من البذر وتحسين خصوبة التربة إلى الحصاد والدرس، بما يتيح تقليل الخسائر، ورفع مردودية الشعبة.

أكد المشاركون في الطبعة السابعة للملتقى الوطني حول تطوير الحبوب الشتوية التي احتضنتها قسنطينة، أمس، أن تحسين مردودية الإنتاج يمر عبر توسيع التجارب والبرامج التوضيحية ميدانيا، والتحكم في تقنيات الحصاد والدرس، إلى جانب الاستفادة من الحلول البيولوجية والبحث العلمي، بما يسمح برفع الإنتاجية، وتقليل الخسائر، وتعزيز جهود تحقيق الأمن الغذائي.

شبيبة ح

واستقطبت التظاهرة المنظمة بدار الثقافة "مالك حداد" بمبادرة من وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، مختلف المتدخلين في شعبة الحبوب، من فلاحين وباحثين وخبراء ومتعاملين اقتصاديين ومؤسسات تقنية، لبحث التحديات المطروحة، واستعراض تجارب وحلول عملية لتطوير هذه الشعبة، حيث أوضح الأمين العام للغرفة الفلاحية الساعد ميسوم، أن الملتقى يشكل فضاء لتبادل الخبرات بين المنتجين والباحثين والمؤسسات الاقتصادية والهيئات العمومية، والتعريف بالممارسات والتقنيات الحديثة، الكفيلة بتطوير شعبة الحبوب الشتوية، إلى جانب عرض الحلول التي يقدمها البحث العلمي لمواجهة التحديات، ورفع الإنتاجية، وتحسين المردودية، بما يدعم الجهود الوطنية في مجال الأمن الغذائي.

وعرفت التظاهرة مشاركة 30 عارضا يمثلون متعاملين اقتصاديين، ومعاهد تقنية، وجامعات، ومراكز بحث، وبنوكا، وشركات تأمين، إلى جانب هيئات متخصصة، على غرار المعهد الوطني للأراضي، والسقي، وصرف المياه، والمعهد الوطني للبحث الزراعي، والمركز الوطني لمراقبة البذور والشتايل وتصديقتها، والمعهد التقني للزراعات الواسعة، وغيرها من المؤسسات المتدخلة في تطوير شعبة الحبوب، حيث تم عرض حلول فلاحية، وتجارب مبتكرة، ومشاريع موجهة للمنتجين.

البرهنة التوضيحية.. تقريب التجارب من الفلاح

خُصص جانب هام من المداخلات العلمية للبرنامج الوطني لمواقع التجارب والبرهنة التوضيحية وأفاق تعميمها على المستوى الوطني، حيث قدمت السيدة لامية بن العمري، مفتشة الصحة النباتية بمديرية المصالح الفلاحية لقسنطينة والمنسقة الوطنية لبرنامج مواقع البرهنة التوضيحية للغرفة الوطنية للفلاحة، عرضا حول أهمية هذه المواقع في تجسيد التقنيات الزراعية ميدانيا.

كما أبرزت المداخلة أهمية قطع البرهنة التوضيحية لشعبة الحبوب

في الملتقى الوطني لتطوير شعبة الحبوب الشتوية بقسنطينة

دعوة إلى الشراكة بين مؤسسات البحث والفلاحين لرفع الإنتاج

دعا، أمس، مختصون إلى الشراكة بين مؤسسات البحث العلمي والفلاحين لتطوير الإنتاج وتحسينه بما يمكن من ضمان الاكتفاء الذاتي لتحقيق الأمن الغذائي الذي تشهده الجزائر.

البرهنة التوضيحية، ثم التركيز على المكثنة الزراعية وأهميتها في التحكم في البذر وتقليص خسائر الحصاد. كما تطرقت إلى الجوانب العلمية والبيئية من خلال تعزيز صحة التربة لمواجهة التغيرات المناخية، واستخدام الأسمدة الحيوية والمنشطات البيولوجية كحلول مبتكرة لرفع المردودية، واختتمت ببحث سبل بناء تعاونيات فلاحية مستدامة وفعالة لدعم الفلاحين وتحقيق التنمية الزراعية.

وعرفت هذه التظاهرة أيضا مشاركة عدة هيئات ومؤسسات وطنية، من بينها المعهد التقني للزراعات الواسعة (ITGC)، والمعهد الوطني لحماية النباتات (INPV)، ومركز البحث العلمي والتقني للمناطق القاحلة (CRSTRA)، إلى جانب الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية (NESDA) بالإضافة إلى المركز الوطني لمراقبة الجذور والشتائل وتصديقها وغيرها من المؤسسات الوطنية ذات الطابع الاقتصادي كما شهد المعرض المقام على هامش الملتقى مشاركة مؤسسات ناشئة، عرضت حلولاً مختلفة للمشاكل التي تواجه الفلاح، لاسيما في مجال معالجة النباتات وحمايتها من مختلف الأمراض والآفات.

وفي هذا السياق أوضحت المهندسة بوقرة عقيلة، للنصر، أن المعهد الوطني لحماية النباتات بقسنطينة الذي شارك في هذا المعرض يغطي ست ولايات، ويعنى بتشخيص مختلف الأمراض والحشرات والآفات الزراعية، عبر مخبر متخصص في علم الحشرات والبكتيريا والفطريات والأعشاب الضارة، بما يشمل تحاليل الآفات الخاضعة للحجر الصحي ومرافقة الفلاحين في تشخيص المشاكل المرتبطة بالحشرات والأمراض النباتية.

وتراهن الطبعة السابعة من الملتقى الوطني للحبوب الشتوية بقسنطينة الذي تتواصل فعالياته إلى غاية اليوم على طرح اقتراحات لتعزيز الإنتاج الوطني وتحسين مردودية شعبة الحبوب والبقوليات، من خلال تنويع الأصناف واختيار مدى ملائمتها للظروف المحلية، إلى جانب تطوير المكثنة الفلاحية وربط الممارسات الميدانية بالبحث العلمي.

هبة رحايلية



تصوير: شريف قليب

أثر الممارسات العلمية في تحسين المحصول وجودته، مؤكداً أن تحقيق الأمن الغذائي يتطلب فلاحاً قوية وفلاحاً متمكناً ومنظومة إنتاج تقوم على العلم والاستثمار والابتكار.

وأوضح مدير الغرفة الفلاحية لولاية قسنطينة، مهدي دالي، في تصريح للنصر « بأن ولاية قسنطينة تحتضن فعاليات الطبعة السابعة للملتقى الوطني للحبوب الشتوية بمشاركة نحو 400 متعامل ومهني يمثلون 23 ولاية كما أن هذا اللقاء، المتد على مدار يومين، يهدف بالدرجة الأولى إلى تقديم تقييم شامل للحملة الفلاحية المنقضية وتشخيص النقاط الإيجابية والسلبية، من أجل بناء استراتيجية متكاملة للرفع من المردودية خلال الموسم القادم مشيراً إلى إبرام اتفاقيات تعاون مع المؤسسات الجامعية ومراكز البحث العلمي بالولاية على غرار مركز البحث في البيوتكنولوجيا (CRBT)، بهدف ربط الجانب الأكاديمي بالواقع الميداني للاستفادة من النتائج والتوصيات التقنية كما أن دورة هذه السنة تركز بشكل أساسي على أهمية «المكثنة الفلاحية» ودقة ضبط الآلات والعتاد (من تحضير التربة، البذر، إلى الحصاد) كعامل حاسم لضمان نجاح الموسم الفلاحي.

كما شهد الملتقى تقديم مداخلات من طرف أساتذة ومهندسين تناولت محاور أساسية لتطوير شعبة الحبوب الشتوية والبقوليات، حيث استهلّت باستعراض البرنامج الوطني لقطع

وأبرز متدخلون في فعاليات الملتقى الوطني لتطوير شعبة الحبوب الشتوية الذي كرم رئيس الغرفة الفلاحية الراحل محمود بن البجاي الذي حملت الطبعة السابعة اسمه، أهمية رفع المردودية عبر المكثنة وتحسين صحة التربة فضلاً عن الشراكات التي تمكن من وضع حلول علمية للمشكلات التي يواجهها الفلاحون في الميدان.

وأكد الأمين العام للغرفة الوطنية للفلاحة ساعد ميسوم في الكلمة الافتتاحية للملتقى الذي احتضنته دار الثقافة مالك حداد، أن الشراكة بين مؤسسات البحث والفلاحين تمثل ركيزة لتطوير شعبة الفلاحة ودعم السيادة الغذائية، مشيداً بجهود ولاية قسنطينة والغرفة الفلاحية في تنظيم اللقاء، وأوضح أن تطوير إنتاج الحبوب، باعتبارها مرتبطة مباشرة بقوت المواطن، يساهم في تعزيز الأمن الغذائي وتقليص التأثير بتقلبات الأسواق الدولية مشدداً على أهمية مرافقة منتجي الحبوب عبر دعم المكثنة وتحديث العتاد، وتسهيل الحصول على البذور والأسمدة ومنتجات حماية النباتات، إلى جانب تعزيز التمويل والمرافقة التقنية، مشيراً إلى دور مواقع البرهنة والتجارب التوضيحية في تقريب التقنيات والمعارف من الفلاحين. وأضاف أن هذه التجربة، وبعد سبع سنوات من العمل، توسعت من قسنطينة إلى عدة ولايات، وسمحت بتجريب أصناف مختلفة من الحبوب ومعاينة

الغلاية

ديزاد

يومية وطنية متخصصة

نزرع اليوم لنحصد غداً

ص06

تحضيرات مبكرة لضمان جاهزية المتدخلين ومرافقة الفلاحين ميدانياً وهران: تنصيب لجنة متابعة الحرث والبذر

وضعت ولاية وهران التحضيرات للموسم الفلاحي 2026-2027 ضمن أولوياتها، من خلال تنصيب اللجنة الولائية المكلفة بمتابعة التحضيرات الخاصة بحملة الحرث والبذر، وذلك خلال اجتماع تنسيقي ترأسه والي الولاية إبراهيم أوشان، بحضور مختلف المتدخلين والفاعلين في القطاع.



مولود.م

الوقت المناسب عند ظهور أي صعوبات ميدانية. وتكتسب المتابعة اليومية أهمية إضافية خلال فترة الحرث والبذر، بالنظر إلى ارتباط العمليات الزراعية بالظروف المناخية ورطوبة التربة وتوقيت التدخلات، وهي عوامل تجعل احترام الأجل المناسبة جزءاً مهماً من إدارة الموسم الزراعي.

ولا تأتي هذه التحضيرات بمعزل عن التجربة السابقة للولاية في تنظيم حملات الحرث والبذر، إذ كانت حملة الموسم 2025-2026 قد استهدفت مساحة إجمالية قدرت بـ 25 ألف هكتار، منها 5 آلاف هكتار للمقمح الصلب و18,300 هكتار للشعير و500 هكتار للخرطان، وفق معطيات منشورة حول الموسم السابق. وهذه الأرقام تخص موسم 2025-2026 ولا تمثل هدف الموسم الجديد ما لم تعلن الولاية عن ذلك رسمياً.

ويمنح تنصيب اللجنة الجديدة فرصة للانتقال إلى التحضير للموسم 2026-2027 وفق معطيات الموسم الحالي، مع ضرورة تكييف البرنامج مع طبيعة الأراضي والظروف المناخية والإمكانات المتاحة واحتياجات الفلاحين. وتبرز المتابعة الميدانية باعتبارها إحدى الأدوات الأساسية لإنجاح الحملة، لأنها تسمح بالوقوف على مدى تقدم الأشغال في مختلف المناطق، والتواصل المباشر مع المنتجين، ونقل الانشغالات إلى المصالح المعنية. كما أن التنسيق بين المصالح الفلاحية وباقي الهيئات المتدخلة يساعد على ضمان انسجام الإجراءات خلال مختلف مراحل الموسم، من التحضير الأولي للأراضي إلى الحرث والبذر ثم متابعة المحاصيل.

وتأتي هذه الخطوة في إطار التحضير المبكر للحملة، بما يسمح برفع مستوى الجاهزية قبل الدخول الفعلي في مختلف مراحل الموسم، مع اعتماد متابعة يومية وميدانية للعملية، وفق ما تم التأكيد عليه خلال الاجتماع. وتمثل مهمة اللجنة الولائية في متابعة التحضيرات المرتبطة بحملة الحرث والبذر، والتنسيق بين مختلف المصالح والهيئات والمتدخلين، بما يضمن توفر الظروف المناسبة لانطلاق الموسم في أحسن الأجل. وشدد والي وهران على ضرورة إيلاء العملية الأهمية والأولوية اللازمين، مع ضمان جاهزية مختلف المتدخلين والانطلاق الفعلي في التحضير للموسم الفلاحي، إلى جانب المتابعة اليومية والميدانية لمختلف مراحل العملية. ويكتسي هذا النوع من التحضير أهمية خاصة في بداية الموسم، باعتبار أن نجاح حملة الحرث والبذر لا يرتبط بعملية الزرع وحدها، وإنما يبدأ قبل ذلك من خلال توفير المدخلات والوسائل اللازمة، وضبط تدخل مختلف المصالح، ومتابعة وضعية الأراضي والوسائل الفلاحية، ثم مرافقة المنتجين خلال تنفيذ البرنامج. وتسمح المتابعة المسبقة للحملة برصد مختلف النقائص التي يمكن أن تعترض الفلاحين قبل توسع نطاق العملية، سواء تعلق الأمر بالوسائل أو بالمدخلات أو بالجوانب التقنية والتنظيمية. كما توفر اللجنة إطاراً للتنسيق بين مختلف الأطراف، بما يسمح بتبادل المعطيات حول سير الحملة والتدخل في



الغلاية

ديزاد

يومية وطنية متخصصة

نزرع اليوم لنحصد غداً

ص 07

تحسين تقنيات الزراعة والري والمتابعة يفتح آفاقاً جديدة أمام الشعبة

تيازة: التقنيات الحديثة لرفع جودة إنتاج الطماطم

تتجه شعبة إنتاج الطماطم في ولاية تيازة نحو الاستفادة بصورة أكبر من التقنيات الزراعية الحديثة، في مسعى لتحسين جودة المحاصيل ورفع كفاءة الإنتاج، مع تعزيز قدرة المنتجين على التحكم في مختلف مراحل النمو والوصول إلى منتج أكثر تجانساً وقابلية للتسويق.



حبيرة.ر

بالآفات والأمراض في وقت مبكر. وتكتسي هذه المتابعة أهمية خاصة في الطماطم، نظراً لتعدد الأمراض والآفات التي يمكن أن تؤثر في المردود وجودة الثمار. ويمكن أن تساعد أدوات الرصد الزراعي، بما فيها الصور الملتقطة بواسطة الطائرات المسيّرة أو تقنيات الاستشعار عن بعد في المشاريع التي تتوفر فيها هذه الوسائل، على تحديد مناطق الإجهاد داخل الحقل وتوجيه التدخلات بصورة أكثر دقة. كما تساهم المراقبة المنتظمة للنباتات في تقليل التدخلات العشوائية، من خلال ربط المعالجة بوجود أعراض أو مؤشرات تستدعيها. ولا يمكن للتكنولوجيا وحدها أن تضمن محصولاً جيداً، إذ تبدأ جودة إنتاج الطماطم من اختيار الصنف المناسب للمنطقة وطريقة الزراعة والهدف الإنتاجي، فضلاً عن استعمال شتلات سليمة وقوية. كما يلعب تحضير التربة دوراً أساسياً في نجاح المحصول، خاصة من حيث الصرف والتهوية وتوفير العناصر الغذائية. فالتربة التي تعاني من سوء الصرف أو اختلال التوازن الغذائي يمكن أن تحد من استفادة النبات من المياه والأسمدة مهما كانت كفاءة نظام الري المستخدم. وفي ولاية تيازة، يمكن أن يشكل تطوير هذه الممارسات فرصة لتعزيز شعبة الطماطم، من خلال مساعدة المنتجين على التحكم بشكل أفضل في ظروف الإنتاج والاستجابة بصورة أسرع للتغيرات التي يعرفها المحصول خلال الموسم.

وتفرض زراعة الطماطم، باعتبارها من المحاصيل الحساسة، عناية دقيقة بمختلف العوامل المؤثرة في نمو النبات، بداية من اختيار الأصناف والشتلات المناسبة، مروراً بتحضير التربة والري والتسميد، وصولاً إلى مكافحة الآفات والأمراض وتحديد توقيت الجني. ولذلك أصبحت التقنيات الحديثة أداة مهمة لمساعدة الفلاح على اتخاذ قرارات أكثر دقة، بدلاً من الاعتماد فقط على التقدير الميداني التقليدي. ويشكل التحكم في مياه الري أحد أهم العناصر التي يمكن أن تؤثر في إنتاج الطماطم وجودتها، خصوصاً أن النبات يحتاج إلى انتظام نسبي في توفر المياه خلال مراحل النمو والإثمار. ويسمح اعتماد أنظمة الري الموضعي، وعلى رأسها الري بالتنقيط، بتوجيه المياه إلى منطقة الجذور وتقليل الضياع، مع إمكانية ضبط الكميات حسب احتياجات المحصول والظروف المناخية وطبيعة التربة. ولا يقتصر دور التقنيات الحديثة على توفير المياه، بل يمكن أن تساهم أيضاً في تحسين إدارة التسميد من خلال إضافة العناصر الغذائية مع مياه الري وفق برنامج يأخذ بعين الاعتبار مرحلة نمو النبات واحتياجاته. ويبقى تحليل التربة ومياه الري أساساً مهماً لتحديد البرنامج المناسب وتجنب الإفراط في استخدام الأسمدة. وتسمح التقنيات الحديثة كذلك بتحسين عملية مراقبة الحقول واكتشاف مؤشرات الإجهاد أو الإصابة



خنشلة

منتجو التفاح يشتكون من غياب مياه السقي

● أفادت مصادر من مديرية الفلاحة لولاية خنشلة أن مساحة 600 هكتار المغروسة بأشجار التفاح تضررت بفعل تساقط البرد، خلال جويلية وأوت الماضيين، مما يعني إتلاف 150 ألف قنطار من هذه الفاكهة التي تجعل الولاية رائدة في إنتاجه، فيما اشتكى المنتجون من غياب مياه السقي، وغرف التبريد والتحويل والتوضيب والشبكة الواقية من البرد. كشفت مصادرنا، خلال افتتاح موسم جني التفاح ببلديات بوحمامة وطامزة، باعتبارهما أكبر البلديات إنتاجا لهذه الفاكهة، بالإضافة إلى بلديات أنسيغة، شلية ويابوس تم خلاله الإفصاح عن توقع إنتاج أكثر من 1.5 مليون قنطار من التفاح على مساحة 6200 هكتار، منها أكثر من 5700 هكتار مساحة منتجة موزعة على 12 بلدية. كما تم الإفصاح أن عدد المستثمرات النشطة في المجال بلغ أكثر من 4100 مستثمرة، تضم أكثر من 16 ألف عامل دائم وموسمي، واستفادت الولاية من 254 غرفة تبريد تم تخصيصها للتخزين، على أن يتم طرح الفاكهة في الخريف والشتاء وحتى الربيع. المنتجون اشتكوا من انخفاض مستوى المياه الجوفية ومحدودية قدرات التخزين وضعف التغطية بالشبكة الواقية، حيث أصبح الفلاحون يطالبون بقروض لاقتنائها بحكم التلف الكبير الذي يتعرض له التفاح بفعل تساقط البرد، الذي أتلّف 67 في المائة من الإنتاج، إضافة إلى غياب وحدات التوضيب والتحويل للتفاح غير القابل للتسويق الذي يستغل كأعلاف للحيوانات. السلطات المحلية من جهتها وعدت بمرافقة المنتجين، من خلال منح رخص لحفر الآبار، والاعتماد على السقي بالتقطير بدل الغمر، ومد قنوات السقي انطلاقا من سدي تاغريست ووادي لزررق لفلاحي بلديات بوحمامة، يابوس، لمصارة وشلية، ومساعدة الفلاحين بالقرض الرفيق لاقتناء الشبكة الواقية أو اللجوء إلى قروض من البنوك وتسهيل عمليات التسديد.

ط. بن جمعة

الصيد البحري و تربية المائيات

مجلس تيبازة يناقش ملفات حيوية

قرارات هامة في قطاعات الصيد البحري والفلاحة والبيئة

ناقش المجلس التنفيذي لولاية تيبازة المنعقد مطلع هذا الأسبوع، عدة ملفات حيوية، شملت قطاعات تنموية واقتصادية وخدمية بالولاية، أصدر على إثرها اللقاء الذي ترأسه الوالي محمد أمين بن شاوية، جملة من القرارات الحاسمة لتحريك مجالات الصيد البحري، والفلاحة، ونظافة المحيط. كمال لحياني

تضمن جدول أعمال اجتماع المجلس التنفيذي خمسة عروض رئيسية، شملت قطاع الصيد البحري، وتربية المائيات، واستهلاك اعتمادات الدفع والتحضير لحملة الحرث والبذر للموسم الفلاحي 2026-2027، إضافة إلى التطرق لملف العنونة، ونظافة المحيط.

ففي قطاع الصيد البحري أسدى الوالي تعليمات بإنشاء وحدات تجارية على مستوى الموانئ، بما يسمح بتسويق المنتجات مباشرة من المنتج إلى المستهلك؛ تحضيراً لشهر رمضان الفضيل؛ في خطوة تهدف إلى تنظيم السوق، وتخفيف الأعباء عن كاهل المواطن.

وشدد الوالي على ضرورة تسريع وتيرة استهلاك اعتمادات الدفع قبل نهاية شهر أكتوبر، والعمل على استكمال وإغلاق جميع المشاريع، لا سيما المسجلة بعنوان سنة 2026، مع التأكيد على احترام معايير الجودة والتنوعية في إنجاز الأشغال. كما دعا إلى تحديد وترتيب أولويات العمليات والمشاريع المقترحة بعنوان سنة 2027، بما يضمن نجاعة البرمجة، وفعالية الإنفاق العمومي.

وأكد المسؤول على ضرورة ضمان التأطير الجيد لحملة الحرث والبذر للموسم الفلاحي 2026-2027، ومتابعة مختلف مراحلها، مع التكفل بالصعوبات والنقائص المحتملة. وفي هذا الإطار، تم تنصيب اللجنة الولائية المكلفة بالتحضير والمتابعة والتقويم، إلى جانب تنصيب لجان محلية على مستوى الدوائر برئاسة رؤساء الدوائر، تتولى متابعة حملة الحبوب، وإحصاء المساحات المزروعة، والتبليغ عن الصعوبات والنقائص المسجلة.

وأكد الوالي على مواصلة العمل لاستكمال ملف العنونة، كما وجه تعليماته للسادة رؤساء الدوائر بفتح مصالح الحالة المدنية على مستوى البلديات يوم السبت؛ بهدف ضمان استمرارية الخدمة العمومية، وتقريبها من المواطنين.

وأسدى المسؤول الأول بالولاية تعليمات بمواصلة عمليات النظافة، ومعالجة النقاط السوداء عبر عدد من بلديات الولاية، إلى جانب مواصلة عمليات تنظيف المساجد ومحيطاتها كل خميس، مع برمجة عمليات تنظيف المقابر الإسلامية والمسيحية، والعناية بالحدائق العمومية والمساحات الخضراء، ومواصلة تنظيف البالوعات ومجاري تصريف مياه الأمطار؛ تحضيراً لفصلي الخريف والشتاء. كما وجه الوالي جملة من التعليمات الصارمة للقطاعات المعنية، داعياً إلى تكثيف الجهود الميدانية، وتوحيدها لخدمة المواطن، معرباً عن تطلعه لتحقيق نتائج ملموسة، تعكس توجيهات السلطات العليا في البلاد.

لتسهيل رسو سفن الصيد بميناء أرزيو

716 مليون دينار لجرف الرواسب وتحسين عمق المرافئ

خصصت مديرية الأشغال العمومية لولاية وهران، غلافًا ماليًا يقدر بـ 716 مليون دينار، لإنجاز أشغال الجرف بميناء الصيد البحري في أرزيو، بهدف إزالة تراكمات الأتربة والرواسب، وتحسين عمق حوض الميناء، بما يسمح بتسهيل حركة البواخر، وضمان ظروف أفضل لدخولها ورسوها واستقبال سفن الصيد الكبيرة.

رضوان.ق



العملية، حسب مصالح مديرية الأشغال العمومية لولاية وهران، تأتي في ظل تراكم الرواسب داخل الحوض المينائي، مع مرور السنوات، الأمر الذي أدى إلى تراجع تدريجي في عمق المياه، وهو ما قد يحد من قدرة البواخر على المناورة والرسو بشكل عادي، خاصة بالنسبة للسفن التي تتطلب أعماقًا أكبر، وتستهدف أشغال الجرف، استعادة العمق المناسب للحوض وإزالة الكميات المتراكمة من الرواسب، بما يعزز جاهزية ميناء الصيد البحري بأرزيو، ويحسن ظروف استغلاله بشكل جيد، واستمرارية نشاطه.

وحسب المعطيات المقدمة من مديرية الأشغال العمومية لولاية وهران، فإن المشروع يوجد حاليًا في مرحلة التحضيرات الإدارية، على أن تنطلق الأشغال في أقرب الآجال، عقب استكمال الإجراءات الإدارية والتقنية المرتبطة بالمشروع.

تندرج هذه العملية، ضمن برنامج

الأحواض وضمان استمرارية النشاط البحري في ظروف ملائمة.

تراكم الرواسب، التي تستدعي عمليات جرف دورية، للحفاظ على أعماق

الصيانة وتحسين المنشآت المينائية بولاية وهران، لاسيما معالجة ظاهرة

الأسهامات



التساقطات المطرية في قلب التخطيط... المهندس عبد المجيد صغيري لـ الشروق:

زراعة أكثر ذكاء وأقل استهلاكاً للمياه... تحديات الموسم الفلاحي القادم

تحسين كفاءة استعمال المياه أهم شروط تطوير الإنتاج الزراعي

لم تعد زيادة المساحات المزروعة وحدها كافية لقياس نجاح الموسم الفلاحي، في ظل التحديات المناخية وارتفاع تكاليف الإنتاج والضغط المتزايد على الموارد المائية، فمع اقتراب موسم 2026/2027، تتجلى الحاجة إلى اعتماد مقاربة جديدة تقوم على التخطيط المسبق، ورفع المردودية، وترشيد استعمال المياه، والاستناد إلى المعطيات العلمية والتكنولوجية في اتخاذ القرار.

وهيبة.س

تتجه الأولويات بالنسبة للموسم الفلاحي المقبل نحو دعم إنتاج المحاصيل الاستراتيجية، وفي مقدمتها القمح الصلب والقمح اللين والشعير، إلى جانب البقول الجافة والمحاصيل الزيتية والأعلاف، مع مراعاة الخصائص المناخية والتربة والإمكانات المتوفرة في كل منطقة. وفي سياق الموضوع، قال المهندس والخبير الفلاحي، عضو المجلس التنفيذي لاتحاد المهندسين الفلاحين، عبد المجيد صغيري لـ الشروق، إن المرحلة المقبلة تستدعي تغييرا في طريقة تقييم الأداء الفلاحي، بحيث لا يقتصر الحكم على عدد الهكتارات التي تمت زراعتها، وإنما يمتد إلى مؤشرات أكثر دقة، على غرار كمية الإنتاج المحققة في الهكتار، وتكلفة إنتاج القنطار، فضلا عن حجم المياه المستعملة للوصول إلى هذه الكمية.

مع الأمطار... أحيانا التوقيت أهم من الكمية

وأكد أن الظروف المناخية تفرض بدورها إعادة النظر في الطريقة التي يتم بها التعامل مع التساقطات المطرية، فإجمالي كمية الأمطار المسجلة خلال السنة، بحسبه، لا يعطي وحده صورة دقيقة

عن مدى استفادة المحاصيل منها، إذ تلعب فترة نزول الأمطار وتوزيعها خلال مراحل نمو النبات دورا أساسيا في تحديد مستوى المردودية.

وأشار صغيري، إلى أن أهمية هذا العامل تزداد في المناطق التي تعتمد بدرجة كبيرة على الزراعة المطرية، حيث يمكن لتساقطات محدودة لكنها تأتي في مراحل حساسة من دورة نمو النبات أن تكون أكثر تأثيرا من كميات أكبر تهطل في فترات لا يحتاج فيها المحصول إلى المياه بالقدر نفسه.

التخطيط قبل الزرع يبدل انتظار النتائج

ومع التحضير لعملية الحرث والبذر لموسم 2026/2027، تظهر بحسب المهندس صغيري، ضرورة الانتقال من منطق التعامل مع الظروف بعد حدوثها إلى اعتماد فلاحية استباقية تقوم على التخطيط والتحضير المسبق، موضعا أن ذلك يشمل تحديد المحاصيل المناسبة لكل منطقة، واختيار الأصناف القادرة على التأقلم مع الجفاف وارتفاع درجات الحرارة، وضبط مواعيد وكثافة الزرع، إلى جانب تقدير الاحتياجات من المياه والأسمدة قبل بداية العملية الزراعية، إلى جانب تحليل التربة كخطوة أساسية في تحديد برنامج التسميد، بما يسمح باستعمال الأسمدة وفق

الاحتياجات الفعلية للأرض والمحصول، وتقليل التكاليف وتحسين المردودية في الوقت نفسه.

الحد من تبذير المياه أولوية متزايدة

وفي ظل الضغوط التي تواجه الموارد المائية، أكد عضو المجلس التنفيذي لاتحاد المهندسين الفلاحين، أن تحسين كفاءة استعمال المياه أصبح أحد أهم شروط تطوير الإنتاج الزراعي، حيث تبرز أهمية تعميم التقنيات التي تسمح بالاعتدال في المياه، إلى جانب اعتماد الري التكميلي عندما تسمح الظروف بذلك، مع اختيار الأصناف الأكثر قدرة على تحمل الجفاف والحرارة. ويرى ذات المتحدث، أن الزراعة المعافاة والبذر المباشر، في الأراضي التي تتناسب معها هذه التقنيات، يمكن أن يشكل جزءا من الحلول الرامية إلى الحفاظ على رطوبة التربة وتحسين استغلال الموارد الطبيعية.

الرقمنة والذكاء الاصطناعي يفتحان الحقول

وأضاف المهندس عبد المجيد صغيري، بأن التكنولوجيا لم تعد خيارا ثانويا في تطوير القطاع الفلاحي، بل أصبحت أداة بحسبه، يمكن أن تساعد على تحسين عملية

اتخاذ القرار ومراقبة

وفي هذا السياق، يمكن للاستثمار عن بعد والرقمنة والذكاء الاصطناعي، بحسب صغيري، أن يباهم في متابعة حالة المزروعات، وتحديد المناطق التي تعاني من الإجهاد المائي أو مشاكل أخرى، وتوفير بيانات تساعد الفلاح والمهندس الزراعي على التدخل في الوقت المناسب.

وأكد أن مرحلة ما بعد الحصاد تظل عاملا حاسما في الحفاظ على الكميات المنتجة، إذ لا يتوقف تحسين مردودية القطاع عند مرحلة الإنتاج، لذلك تبرز الحاجة إلى تطوير شبكات التخزين والتبريد والتوضيب، وتحسين المكننة، وتقليص الخسائر التي قد تؤدي إلى ضياع جزء من الإنتاج قبل وصوله إلى المستهلك.

المهندس الزراعي سيد القرار

ويرى الخبير الفلاحي صغيري، أن العنصر البشري والخبرة الميدانية يظلان جزءا أساسيا من هذه الرؤية، إذ إن تطوير فلاحية قادرة على مواجهة التحديات المستقبلية يتطلب إشراك المهندسين الزراعيين والخبراء في مختلف مراحل اتخاذ



عبد المجيد صغيري

القرار، فالقرار الفلاحي لا ينبغي، بحسب المتحدث، أن يقوم على المعطيات الإدارية وحدها، وإنما يحتاج إلى الجمع بين البيانات العلمية، والمعرفة الميدانية، والاعتبارات الاقتصادية، بما يسمح باختيار المحاصيل والأصناف والتقنيات الأكثر ملائمة لكل منطقة.

نحو إنتاج أكثر بتكلفة ومياه أقل

وعلى العموم، فإن التحدي الأساسي الذي يقترحه الخبير عبد المجيد صغيري، لاستقبال الموسم الفلاحي، هو تحقيق مردودية أعلى باستخدام موارد أقل، إذ يتعدى ذلك توسيع المساحات المزروعة فقط، ليشمل ثلاثة محاور مترابطة وهي زيادة حجم الإنتاج، خفض تكلفة القنطار، وتقليص كمية المياه المستعملة في إنتاجه. وهكذا يصبح الأمن الغذائي، بحسب المتحدث، رهينا بقدرة القطاع على الانتقال من فلاحية تعتمد أساسا على المساحة إلى فلاحية تقيس نجاحها بالإنتاجية والكفاءة والاستدامة، وتستند في قراراتها إلى العلم والتكنولوجيا والخبرة الميدانية لأصحاب القطاع الفلاحي.